المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ميزانية 2023:

نتاج تغّول القوى الطفيليّة المهيمنة داخليا وضحية ابتزاز صندوق النقد الدولي والقوى الطاغية عالميّا:

الوضع أصبح خطيرا ولا يتحمل التأخير

د. عبد الجليل البدوي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ميزانية 2023:

نتاج تغوّل القوى الطفيليّة المهيمنة داخليا وضحية ابتزاز صندوق النقد الدولي والقوى الطاغية عالميّا: الوضع أصبح خطيرا ولا يتحمل التأخير

د. عبد الجليل البدوي

أفريل 2023

فهرس

07 مقدمة

أ- في ضرورة اعتماد تمشي ارادي أمام تعدد المخاطر والخصوصيات وتنوع تحديات الاقتصاد التونسي والحرص
21 على عدم الاقتصارعلى التصرف اليومي في الشأن العام.

21 أ.1. المخاطروالعوائق والخصوصيات

أ.2. احتداد أزمة منوال التنمية وتنامي اندثاركل متطلبات
30 التنمية المستدامة

31 أ.1.2. تسارع الهجرة غير النظامية

32 أ.2.2. تنامي هجرة الكفاءات

33 أ.3.2. تنامي ظاهرة تحويل الثروة وتهريب الأموال للخارج

41 أ.3. أزمة العولمة النيوليبرالية وبداية مرحلة انتقالية

42 أ.1.3. نظام عالمي يمر بمرحلة طويلة من عدم الاستقرار

أ.2.3. مخاطر الركود التضخمي تهدد الانتعاش الاقتصادي وتزيد
45 من حدة أزمة المالية العمومية

48 أ.3.3. أزمة حوكمة العلاقات الدولية

ب-ميزانية 2023 رهينة صندوق النقد الدولي و ابتزازاته في
52 ظل المديونية الخارجية المتناميّة

52 ب.1. أهم ما ورد في ميزانية 2023.

ب.2. في سلبيات تشتت الإجراءات الجبائية وغياب البعد الاجتماعي والتنموي **58**

ب.3. التداين الخارجي يمثل احدى الركائز الأساسية لتجذير وتثبيت الهيمنة الخارجية وتهميش الدولة الوطنية وتنامي ابتزازها **64**

ج- الوضع خطير ولا يتحمل التأخير: في ضرورة اعتماد إجراءات جريئة استثنائية وعاجلة **81**

ج.1. في خطورة السياسات التقشفية وفي ضرورة اعتماد سياسات انتعاش اقتصادي **81**

ج.2. ضرورة تطوير الموارد العمومية الذاتيّة **90**

- الموارد الجبائيّة 90
- الموارد غير الجبائيّة 92
- الضغط على النفقات العمومية بكل جدية. 94

ج.3. الموارد المتأتية من التداين الداخلي **95**

ج.4. الموارد المتأتية من التداين الخارجي: في ضرورة الضغط على العجز المتنامي للميزان التجاري والحد من التآكل المتصاعد لاحتياطي العملة الصعبة **98**

- تكثيف التعاون مع الجزائر 101
- العلاقات مع الاتحاد الأوروبي 104
- تنويع العلاقات الدولية في اتجاه الصين ومجموعة البريكس 106
- بعض المقترحات المتفرقة 110

الخاتمة **112**

المقدمة

لأول مرة يحصل اجماع شامل وعارم لم يستثن تقريبا أي فئة مهنية ضد قانون المالية وميزانية 2023. و لم يقتصر هذا الاجماع على اصدار بيانات رافضة للإجراءات الواردة في الوثائق الصادرة عن الجهات المعنية وعلى التنديد بعدم اشراكهم في المسار الذي أدى الى صياغة هذه الوثائق وعدم التفاعل الإيجابي من طرف السلطة القائمة مع المقترحات المكتوبة التي قدمتها عديد الأطراف المهنية بل تجاوز الأمر البيانات والتنديد ليقود الى تنظيم تحركات ميدانية والاعلان عن إمكانية القيام بعصيان جبائي من طرف ممثلي بعض المهن الحرة كمهنة المحاماة والمهندسين المعماريين الذين يهددون باللجوء الى مقاطعة الدراسات والمشاريع ومتابعة أشغال مشاريع البنايات المدنية مع إمكانية الذهاب الى العصيان الجبائي بالتنسيق مع اتحاد المهن الحرة الخ...كما عبرت عديد الأطراف المهنية على أن بعض الإجراءات الجبائية ستؤدي الى انعكاسات خطيرة تتمثل في التخلي عن بعض الأنشطة في ميدان الإنتاج والتصدير(انتاج وتصدير الرمل مثلا) أو في ميدان التوزيع (توزيع المشروبات مثلا)...

علما أن هذا الاجماع حول رفض قانون المالية قد تزامن مع أزمة تزويد السوق ببعض المنتوجات الأساسية (حليب وسكر

وزيت وقهوة وأدوية) في ظل ارتفاع متنامي للأسعار وتوتر الأوضاع الاجتماعية نتيجة التحركات النقابية التي شملت عديد القطاعات (التعليم والصحة والصحافة والاعلام...) والحركات الاجتماعية المطالبة بالتشغيل خاصة من طرف أصحاب الشهائد العليا ومن طرف عمال الحضائر. كما تزامن هذا الاجماع مع انتخابات تشريعية في إطار دستور جديد وقانون انتخابي جديد ومرحلة استثنائية أدت الى عديد المراسيم أهمها ما انجر عنها الحد من حرية التعبير (المرسوم 54) وحرية التفاوض الاجتماعي (المنشور 20). علما أن الانتخابات التشريعية قد سجلت في دورتها الأولى والثانية نسبة مشاركة ضعيفة تؤكد عمق أزمة الثقة التي تميز المجتمع التونسي منذ سنوات.

ورغم أن هذه الميزانية استجابت لأهم شروط واملاءات صندوق النقد الدولي التي تهم تقليص الدعم وكتلة الأجور في الوظيفة العمومية ومعالجة وضع المؤسسات العمومية كما اعتمدت السياسات التقشفية التي ينادي دائما الصندوق بتطبيقها رغم نتائجها السلبية المسجلة في كل الحالات تقريبا ورغم الاتفاق الفني الحاصل منذ 15 أكتوبر 2022 على مستوى الخبراء الا أن ملف تونس لدى صندوق النقد الدولي بقي معلقا الى حد الان بدون اتفاق نهائي منذ أن وقع سحبه يوم 19 ديسمبر الماضي من

جدول أعمال مجلس إدارة الصندوق ولم يتم الإعلان الى غاية اليوم عن موعد جديد للنظر فيه.

وما يجدر التأكيد عليه هو ان صندوق النقد الدولي أصبح يمارس بصفة مكشوفة ومتهورة ومذلة سياسة ابتزاز تونس قصد اخضاعها لأكثر تنازلات من شانها ان تعمق الاختيارات النيوليبرالية وتفتح مجالات أكثر لتموقع الرأسمال العالمي في تونس وتوفير ضمانات أكبر لمصالحه واسترجاع قروضه التي أصبحت تثقل كاهل الميزانية العمومية وتنبئ بعدم القدرة على تسديد الديون العمومية.

وهذا الابتزاز في الحقيقة هو تتويج لعملية محاصرة ومتابعة لصيقة فرضتها القوى العالمية منذ ما وقع تسميته "بالربيع العربي". وهذه العملية كانت تهدف منذ البداية الى ضمان استمرار تطبيق الاختيارات النيوليبرالية وعدم الخروج عنها. حيث كانت اهم القوى السياسية والاجتماعية التونسية سنة 2011 تنادي كلها تقريبا بضرورة ايجاد بديل تنموي يقطع مع المنوال النيوليبرالي الذي تسبب في ارتفاع البطالة خاصة لدى الشباب الحامل للشهائد العليا وفي انتشار العمل الهش واستفحال المنطق السلعي واكتساحه كل ميادين الحياة بما فيها الصحة والتعليم والثقافة والملاعب الرياضية ورياض الأطفال... إلى جانب اتساع الفوارق

الاجتماعية والجهوية وتراجع حجم الطبقة الوسطى وانتشار الفساد ومحاصرة الحريات وتغول المافيات واللوبيات والكناطرية..... الشيء الذي أدى في آخر المطاف الى اتساع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وانتشارها في كل الجهات بمساهمة أغلب الشرائح الاجتماعية والى انهيار النظام السياسي في أوائل 2011.

وهذا التخوف من البدائل المهددة للمصالح الغربية دفع الى تكوين تحالف بين أهم المؤسسات المالية والبلدان المقرضة بزعامة صندوق النقد الدولي قصد التنسيق بينها والاتفاق على طريقة التعامل مع الثورات العربية والشروط التي يجب فرضها عند تمويل بلدان الربيع العربي (تونس والمغرب ومصر والأردن بالتحديد). وبالرجوع الى إعلان دوفيل (Deauville) أثناء قمة مجموعة G8 المنعقدة في شهر ماي 2011 بفرنسا والتي أصبحت G7 بعد انسحاب روسيا نلاحظ تواجد كل القوى المالية الدائنة والمتحكمة في تمويل البلدان النامية والصاعدة. هذا الاعلان الذي بدا في ظاهره كتعبير عن مساندة التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، عبر الوعود بتعبئة 20 مليار دولار لفائدتها، كان صادرا عن مجموعة G7 والاتحاد الاوروبي (UE) وصندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM) وصندوق التنمية العالمية

(FODI) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والبنك الاوروبي للتعمير والتنمية (BERD) والبنك الاوروبي للاستثمار (BEI) والبنك الافريقي للتنمية (BAD) والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES) وصندوق النقد العربي (FMA) والبنك الاسلامي للتنمية (BID) إلى جانب بلدان أخرى يزخر أغلبها بسيولة وافرة وامكانيات اقراض هامة كالعربية السعودية وقطر وتركيا (زعماء الإسلام السياسي والمناصرين للعولمة النيوليبرالية) والكويت والامارات العربية المتحدة. يتبين من هذه المجموعة ان كل الأطراف موجودة ولم يتخلف أحدا من "المتحمسين للانتقال الديمقراطي" في البلدان العربية. علما ان هذه المبادرة قد لاقت استحسانا كبيرا (في دوفيل وقع استدعاء الباجي قائد السبسي الذي كان سنة 2011 وزيرا اولا للحكومة بعد الثورة) وفرحة عارمة دفعت بعديد القوى الحاكمة آنذاك في بلدان الربيع العربي الى استعمال هذا الربيع كأصل تجاري يعتمد لتعبئة موارد خارجية تساهم في تمويل سياسات توزيع الغنائم التي وقع اعتمادها في البداية تحت غطاء العمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر محرك الاستهلاك الخاص والعمومي وعلى حساب الاستثمار الخاص والعمومي والتصدير. وفي خضم هذه الفرحة والنشوة طلع علينا الاتحاد الاوروبي بمشروع ALECA (مشروع المبادلات الحرة الشاملة والمعمقة) كامتداد لاتفاق الشراكة الممضى سنة 1995

والذي توج ببناء منطقة تبادل حر تخص منتوجات الصناعات المعملية بالأساس. ومشروع ALECA جاء لكي يشمل التبادل الحر كل القطاعات الاخرى ولكي يدفع بتونس الى اعتماد كل المقاييس والمعايير المعتمدة لدى الاتحاد الاوروبي والتي تخص كل المجالات (المنافسة والاستثمار وحماية الملكية الفكرية والصناعية...).

وقد ساهمت مجموعة دوفيل في توفير الموارد الخارجية وتدعيم سياسات توزيع الغنائم في تونس قصد تمرير عديد الخيارات في اتجاه تعميق الاختيارات النيوليبرالية وضمان أكثر لمصالح الرأسمال الأجنبي. وقد تمكنت في هذا المجال من تمرير قانون استقلالية البنك المركزي سنة 2016 بهدف اضعاف الدولة وضرب كل تمشي إرادي في المجال التنموي وقانون الاستثمار الذي فتح مجالات أوسع للاستثمارات الخارجية مع اسناد أكثر ضمانات للمصالح الأجنبية إلى جانب فرض عديد الشروط القاسية في إطار اتفاق 2016 مع صندوق النقد الدولي في اتجاه أكثر تقليص لحجم ودور الدولة عبر التقليص من حجم الوظيفة العمومية ومن نسب اجورها في الناتج المحلي الخام وخوصصة المؤسسات العمومية والتقليص من حجم الدعم وإلغائه في مجال المحروقات واعتماد أكثر مرونة في مجال سعر الصرف الخ... ومنذ جائحة كورونا وتعمق أزمة المالية العمومية يسعى الصندوق إلى مواصلة مسلسل الابتزاز

عبر التلكؤ في إتمام الاتفاق الهزيل (1.9 مليار دولار) وفرض أكثر شروط ممكنة لتوفير الظروف الملائمة لإنجاز الاملاءات وضمان المصالح الأجنبية. وفي هذا الإطار وقصد تكثيف الضغط، لجأ الصندوق منذ 2015 الى إلغاء صرف القسط الأخير من القرض الذي أسنده لتونس سنة 2013 لمدة سنتين بسبب عدم التزام تونس بتطبيق بعض الشروط، أبرزها متعلق بإدخال أكثر مرونة على سعر صرف الدينار وتقليص عجز الميزانية وبداية القيام بإصلاحات هيكلية.

وفي 2020 أنهى الصندوق اتفاق 2016 وأوقفه في منتصف المدة عندما سجل تلكؤ السلطة في التقدم على طريق انجاز الإصلاحات المتفق عليها في سنة 2016 في إطار اتفاق يقضي بالحصول على قرض قيمته 2.9 مليار دولار لمدة أربع سنوات.

ومنذ 25 جويلية 2021 سجلنا ارتفاعا واضحا لنسق الضغوطات ومحاولات الابتزاز. حيث أنه في غياب معرفة جيدة لشخصية رئيس الدولة ولأفكاره وانتماءاته وبرامجه أصبح هناك تخوف كبير من أن يصبح 25 جويلية 2021 منعرجا يهدف في مرحلة أولى الى محاربة الفساد بكل أنواعه لينتهي في مرحلة لاحقة الى التخلي عن الاختيارات النيوليبرالية الضامنة لمواقع ومصالح القوى العالمية وأذنابها الداخلية.

وهذا التخوف لا يعنيه الوضع الكارثي الذي أصبح عليه الاقتصاد التونسي نتيجة لاختيارات اقتصادية ساهمت القوى الغربية في ارسائها وتمويلها. ولا يعنيه أن يطالب أنصار حزب النهضة، بدعوة من رئيس مجلس شورى هذا الحزب، بالتعويض "عن نضالاتهم" في الوقت الذي تعاني فيه تونس من أزمة مالية عمومية كارثية ومن وضع صحي منهار ومن احباط نفسي خطير أمام ارتفاع ضحايا جائحة كورونا، في ظل فقدان اللقاح وقلة الامكانيات المالية والضبابية السائدة فيما يخص المستقبل القريب والبعيد. ذلك أن كل ما يهم القوى العالمية المهيمنة هو مواقعها ومصالحها لا غير.

ومن هذا المنطلق فإن تخوفها قد زاد حدة عند رفض رئيس الدولة صراحة القبول بإملاءات وشروط صندوق النقد الدولي لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الاجتماعي والمستحقات التنموية التي يفترضها الوضع التونسي.

وهذا الرفض وقع اعتباره بمثابة التحدي للمنظومة العالمية القائمة لا يمكن السكوت عنه. وفي هذا الإطار ارتفعت الأصوات التي تحذر من قرب انهيار الاقتصاد التونسي وخطر المرور إلى نادي باريس. وبالتوازي سجلنا تصاعد الضغوطات والابتزازات تحت غطاء شعارات عديدة باسم "الحرص على انجاز اصلاحات ضرورية لإنقاذ الاقتصاد التونسي" وباسم " حماية الحريات ومسار الانتقال

الديمقراطي" وبدعوى أنّ " لا بديل لهذه الاصلاحات الموجعة" ومع الحرص على التأكيد بأنه" لا وجود لضغوطات وإملاءات أجنبية " وبأن " الاصلاحات من صنع العبقرية التونسية". ومثل هذه الشعارات تنتمي الى نفس فصيلة الشعارات التي وقع اعتمادها أثناء الحملات الاستعمارية التي كانت " تهدف الى نشر الحضارة والحداثة ومقاومة التخلف والقطع مع الحياة البدائية" وباسم كل هذه " النوايا الحسنة" زادت المؤسسات المالية والقوى الغربية من نسق وحدة ضغوطاتها قصد ترويض وتدجين السلطة القائمة عبر ابتزازها واخضاعها لإملاءاتها.

وتنامي هذا الابتزاز يحصل في ظل تعمق خطير لأزمة الميزانية التي تحتاج الى تعبئة موارد مالية خارجية بما يقارب 15 مليار دينار (14.9 م د بالتحديد) سيمنح منها صندوق النقد 1.9 مليار دولار (حوالي 5.7 مليار دينار) فقط يقع صرفه على 8 أقساط على امتداد 4 سنوات أي بمعدل سنوي لا يتجاوز حوالي 1.425مليار دينار وهو مبلغ هزيل جدا مقارنة بالحاجة الى 14.9 مليار دينار ويستوجب البحث عن تمويلات أخرى هامة في الإطار الثنائي ومتعدد الأطراف والتوجه إلى السوق المالية العالمية. الا أن الصندوق اختار الى حد الآن سياسة المماطلة قصد الضغط وابتزاز السلطات التونسية عبر مطالبتها بأكثر إجراءات. فبعد أن وقع تعليق الملف التونسي

بدعوى عدم اصدار مرسوم قانون المالية رسميا في الرائد الرسمي أصبح الصندوق يشترط وجود اتفاقيات معلنة حول التمويلات الثنائية الضامنة لغلق الميزانية والقيام بالإصلاحات المتفق عليها. ثم اشترط تنقيح القانون عدد 9 لسنة 1988 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية قصد ضمان بداية خوصصتها. ثم أصبح يترقب صدور الإجراءات العملية لتوجيه الدعم الى مستحقيه وبداية التطبيق الفعلي لتقليص دعم الموارد الغذائية. والآن أصبح الصندوق يترقب إصدار مجلة جديدة للصرف (التي تمكن الاستثمارات الأجنبية من تحويل الفائض الاقتصادي التونسي بدون عراقيل وبكل حرية) ثم أصبح يشترط امضاء رئيس الدولة على الاتفاق المرتقب إلى جانب إجراءات أخرى قد يقع الإعلان عنها لاحقا لأن إملاءات وشروط الصندوق لا تنضب.

والمعلوم أن تونس رغم صغر حجمها وضعف وزنها الاقتصادي والسياسي تمثل بالنسبة للقوى الأجنبية طرف هام نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي في البحر الابيض المتوسط الذي يمر عبره قرابة 40% من التجارة العالمية وخاصة بوجودها بين ليبيا والجزائر اللتان تزخران بموارد طبيعية هائلة في مجال الطاقة العابرة نحو إيطاليا وفي مجال الهجرة غير النظامية وكبلد مزود لعديد المنتوجات المصنعة من طرف عدد كبير من

المؤسسات الأوروبية التي تعمل في إطار المناولة كما تمثل تونس مصدرا هاما لموارد بشرية كفؤة ومتطلعة للهجرة نحو البلدان الغربية التي أصبحت في حاجة أكيدة لها في جميع الاختصاصات في ظل التهرم الديمغرافي في أوروبا.

والجدير بالذكر أن هذه الوضعية المأسوية للمالية العمومية التي هيأت للابتزاز هي نتاج لتغول المافيات واللوبيات والكناطرية واختراقها لكل المؤسسات وتمكنها من دفع السلطات التونسية الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي والبحث عن الموارد الخارجية والركون الى مزيد التداين الخارجي عوض التعويل على الذات وتعبئة أقصى ما يمكن من موارد داخلية من خلال اخضاع هذه اللوبيات الى المساهمة في مجهود وطني استثنائي لتجاوز أزمة المالية العمومية. والآن أصبحت السلطة التونسية بين المطرقة والسندان تتخبط وتلجأ إلى الارتجال والهرولة وراء صندوق النقد والتسيير اليومي بدون بوصلة وبدون البحث عن بدائل معقولة والتأكيد اليومي السخيف والمبتذل انه لا بديل لإبرام اتفاق مع الصندوق. علما بأن الادعاء بانه لا بديل عن اتفاق مع الصندوق هو ناتج عن عدم الرغبة في البحث عن بديل وطني إلى جانب عدم الجرأة على تكريسه على ارض الواقع في ظل تغول الطبقات الطفيلية المهيمنة. وقد تمكنت هذه اللوبيات الطفيلية من الدفع

نحو مثل هذه الاختيارات المهددة للسيادة الوطنية نظرا لما وصلت اليه الدولة من تفكك (عبر القبول باستقلالية البنك المركزي) ومن تقزيم لحجمها (عبر التخلي عن موارد عمومية طائلة نتيجة تراجع الضرائب على المؤسسات وتنامي حجم الامتيازات الجبائية والمالية والتلكؤ في مقاومة التهرب الجبائي بصفة جدية وغض الطرف عن القطاع الموازي الذي أصبح يساهم بنسبة تتجاوز 40% من الناتج الداخلي حسب بعض المصادر ويحتكر نسبة متصاعدة من المرابيح المسجلة بدون أي مساهمة جبائية واجتماعية بالإضافة الى مساهمته في تهريب أموال طائلة وتدهور متصاعد وخطير لقيمة الدينار التونسي) ومحاصرة لدورها (عبر الخوصصة وتراجع الاستثمار العمومي الى درجة خطيرة وتدني حجم وجودة الخدمات الاجتماعية نتيجة اكتساح المنطق السلعي كل المجالات الحيوية من صحة وتعليم ونقل وثقافة إلى جانب تنامي رداءة البنية التحتية والخدمات الادارية واستفحال ظاهرة الفساد الخ...).

وقد أدى هذا الوضع الى غياب كل ارادة سياسية وكل تمشي إرادي في المجال التنموي بالخصوص رغم أن الوضع يتطلب أكثر من الإرادة حيث أصبح يتطلب الجرأة السياسية واعتماد اجراءات استثنائية في حجم انهيار الأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية.

ويمكن القول بأن غياب الإرادة السياسية يتمثل في الاستسلام لموازين القوى السائدة الذي يؤدي الى الخضوع الى الاختيارات النيوليبرالية التي تقود حتما الى تهميش الدولة وضرب كل تمشي ارادي في المجال التنموي والاستسلام الى موازين القوى السائدة داخليا وخارجيا. أما وجود الإرادة السياسية يتطلب الفعل السياسي الذي يحرص على استغلال، لأقصى حد، الهامش المسموح به في إطار موازين القوى القائمة مع الحرص على محاولة تحسينها في اتجاه أكثر توازن لهذه الموازين حفاظا على متانة النسيج الاجتماعي والاقتصادي. أما بالنسبة للجرأة السياسية فهي تتمثل في الفعل السياسي الذي يعمل على تجاوز موازين القوى السائدة في اتجاه العمل على تعديله عبر اخضاع كل الأطراف، وبجميع الوسائل المعقولة، على الالتزام بخدمة الصالح العام والاختيارات الأساسية الهادفة الى تجاوز الظروف الاستثنائية والتبعية والحفاظ على الحد الأدنى الضامن لاستقلالية القرار السياسي والتمشي الارادي في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي.

في هذه المساهمة سنقتصر على معالجة سريعة لثلاثة نقاط مع التركيز على الاشكاليات الكبرى المصيريّة:

في النقطة الأولى سنتطرق الى التذكير بعديد التحديات والعراقيل والخصوصيات التي تهدد مسار التنمية في تونس وتتطلب إجراءات استثنائية وأكثر جرأة وتجديد قصد إعادة النظر في مسارنا التنموي واختياراتنا الاستراتيجية على ضوء المتغيرات العديدة والمتسارعة في كل المجالات الاقتصادية والجيو-استراتيجية والمناخية بالأساس. وبالتالى الوضع يتطلب القطع مع الارتجال ومع الركون الى مجرد تصريف الاعمال والاقتصار على تحسين التوازنات المالية الكليّة. هذا الوضع يتطلب القدرة على استشراف المستقبل وعلى ضبط برامج استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي شهدها العالم منذ سنوات.

في النقطة الثانية سنتعرض الى محدودية الإجراءات الواردة في قانون المالية التي انجر عنها تعميم الغضب والاستياء والاحتجاج بدون ضمان تحقيق أي فائدة تذكر خاصة فيما يخص البعد الاجتماعي والتنموي. ذلك ان المرحلة الحالية تتطلب تجاوز تمشي يعتمد إجراءات جبائيّة مشتتة والتركيز على إجراءات موجهة الى مصادر الثروة المحتكرة من طرف اللوبيات والمافيات والكناطرية إلى جانب الحد من اللجوء الى الموارد الخارجية نظرا للمستوى المرتفع للتداين الخارجي الذي أصبح يقود الى ابتزاز الشعب التونسي واذلاله.

اما النقطة الأخيرة فستقتصر على التذكير بضرورة اعتماد خطة طوارئ واقتراح إجراءات استثنائية تفصيليّة وعملية في القريب العاجل لأن الوضع أصبح خطيرا ولا يتحمل التأخير.

أ- في ضرورة اعتماد تمشي ارادي وبرمجة استراتيجية في مستوى التحديات التي يواجهها الاقتصاد التونسي والحرص على عدم الاقتصار على التصرف اليومي في الشأن العام

يتميز الوضع الاقتصادي منذ عشر سنوات على الأقل بالاقتصار على التصريف اليومي للشأن العام والحال أن البلاد تمر بأزمات حادة وبتنوع وتراكم التحديات التي تفترض معالجة جدية لعديد التحديات الهيكلية وقدرة على استشراف المستقبل والبرمجة الاستراتيجية وأكثر فطنة ووعي بالمتغيرات المتنوعة التي أصبح يمر بها العالم الحالي. ومن أبرز العوائق التنموية والمتغيرات والتحديات يمكن التذكير بأهمها فيما يلي:

أ.1. تونس توجد في منطقة متعددة المخاطر والعوائق في مجالات عديدة

*<u>في مجال المناخ والبيئة:</u> توجد تونس في منطقة تعاني من متغيرات مناخية سريعة ذات انعكاسات كارثية على كل المستويات الحيوية من أهمها ندرة وشح الماء وتأثيره على الفلاحة والأمن

الغذائي وظاهرة النزوح والهجرة الخ...وفي هذا المجال تفيد الدراسة المنجزة في سبتمبر 2022 من طرف جمعية قرين بيس (Green peace) ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) تخضع لارتفاع الحرارة بوتيرة تفوق مرتين المعدل الحراري العالمي مما يجعلها مهددة بالمجاعة والعطش حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة العجز المائي والغذائي اضافة إلى ارتفاع ظاهرة العجز الطاقي منذ بداية القرن الحالي:

تنامي العجز المائي والغذائي: تؤكد كل الدراسات والمعطيات أن تونس بلد فقير مائيا حيث تقبع تحت خط الشح المائي الذي تعمق ليبلغ 357.9 متر مكعب للفرد سنويا عام 2020 مقابل 974.3 سنة 1962 والمتوقع أن ينزل الى 325.1 سنة 2030 في حين أن المعايير الدولية حددت خط الشح المائي ب 1000متر مكعب سنويا للفرد الواحد[1]. كما أن تونس تعد من بين أكثر دول افريقيا جفافا وتتميز بموارد مائية محدودة وبسوء التصرف في هذه الموارد النادرة وبغياب برامج استراتيجية في مستوى هذا الخطر المهدد للتنمية وللحياة البشرية. علما أن هذا الشح المائي يهم

[1] بجانب التدهور الكمي للمياه المتوفرة يجب الإشارة الى تدهور جودة المياه الصالحة للشراب مما أدى الى ارتفاع استهلاك المياه المعلبة. حيث احتلت تونس المرتبة الرابعة في العالم سنة 2020 في مجال المياه المعلبة الذي بلغ استهلاكها 250 لتر للفرد سنويا. مقابل معدل عالمي في حدود 50 لتر للفرد سنويا. وهذا المستوى زاد في ارهاق ومعاناة العائلات حيث تسبب في نفقات تمثل من 10 الى 15% من مداخيل العائلات دون 1000 دينار شهريا.

كذلك الجزائر حيث المعدل لا يتجاوز 300 متر مكعب للفرد سنويا مقابل معدل يبلغ في المغرب 650 متر مكعب سنويا. هذا التشابه مع فوارق في الحوكمة والبرامج مرده تشابه الظروف المناخية إلى جانب تزايد عدد السكان والطلب على الماء وتسارع التغيرات المناخية الذي أثر سلبا على كميات التساقطات. علما أن المغرب وخاصة الجزائر انطلقت في إيجاد حلول جدية عبر برامج متنوعة وطموحة من ضمنها محطات كبرى لتحلية مياه البحر في الجزائر.

والشح المائي يمثل إشكالية حياتية بالنسبة لتونس حيث أن قلة الموارد المائية يهدد البلاد بالعطش وكذلك بالمجاعة. حيث أن 92% من الإنتاج الفلاحي والزراعي معتمد على الفلاحة المطرية وكل منظومات الإنتاج الفلاحي متأزمة حاليا وتعاني من مشاكل عديدة إلى جانب قلة الموارد المائية. علما أن المخزون السنوي من الماء يقدر بخمسة مليار متر مكعب في تونس، أكثر من 50% منها مياه سطحية يتم تجميعها من التساقطات السنوية في 37 سدا وفي البحيرات الجبلية. وقد أدى تكرر سنوات الجفاف في المدة الأخيرة الى تنامي العجز الغذائي وبلوغه مستويات خطيرة في ظرف يتميز بأزمة حادة للمالية العمومية.

ذلك أنه في ظل أزمة المالية العمومية أصبحت بلادنا لا توفر لا الاكتفاء الذاتي الغذائي المرتبط بالقدرة على توفير انتاج وطني في المجال الغذائي ولا الأمن الغذائي المرتبط بوجود امكانيات مالية تسمح بتوريد الحاجيات الغذائية غير المتوفرة محليّا.

علما أن عجز الميزان التجاري الغذائي الى موفي شهر ديسمبر 2022 قد بلغت قيمته 2920.2 مليون دينار مقابل 1942.1 مليون دينار في نفس الفترة من سنة 2021 حسب بيانات المرصد الوطني للفلاحة مما أدى الى تراجع نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات لتبلغ 67.4% مقابل 70.2% سنه 2021 و83.9% سنة2020. وللتذكير فإن العجز الغذائي في تونس في مجال الأكلة الرئيسية هو عجز مزمن ومتصاعد وغير مرتبط فحسب بالحرب الأوكرانية التي زادت من حدة العجز. ذلك أن الحبوب (قمح شعير وذرة) التي تمثل أكثر من 50% من الواردات الغذائية سجلت ارتفاع وارداتها من 1.1 مليار دينار سنة 2010 الى 3.4 مليار دينار سنة 2021 و4.5 مليار في موفي سنه 2022. وهذا الارتفاع ناتج بالأساس على مفهوم سلعي تجاروي للأمن الغذائي قائم على مجرد البحث على تحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي بدون التركيز على توفير الاكتفاء الذاتي الغذائي خاصة فيما يخص مكونات الأكلة الرئيسية القائمة بالأساس على الحبوب بكل مشتقاتها (خبز،

كسكسي، معكرونة وكل أصناف العجين...) والبقوليات (حمص، فول، عدس، لوبيا،...) والخضروات. وفي ظل هذا المفهوم للأمن الغذائي تراجعت المساحات المبذورة من الحبوب ولم تتجاوز 1.5 مليون هكتار. علما أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة القمح الصلب يتطلب انتاج 12 مليون قنطار ويتطلب بذر مساحات القمح الصلب في حدود 800 ألف هكتار (مقابل معدل حالي لا يتجاوز 600 ألف هكتار) كما يتطلب توفير بذور حبوب ممتازة في حدود 450 ألف قنطار (مقابل 344 ألف مبرمجة لموسم 2023/2022).

تنامي العجز الطاقي: إلى جانب العجز المائي والغذائي المتفاقم يجب كذلك الاشارة الى تفاقم العجز الطاقي الذي بلغ 54% سنة 2020 مقابل 9% سنة 2000 أي بعد ان تحولت تونس من بلد منتج للنفط والغاز الطبيعي الى بلد مورد لها، نتيجة تراجع هام لموارد الطاقة خاصة في مجال انتاج النفط. وهذه الوضعية تفيد بأن الاستقلالية الطاقية لا تتجاوز 46% في بداية سنة 2023 (موفى فيفري) مقابل 52% في العام الماضي و 87% سنة 2011 أي أن التبعية الطاقية أصبحت ترتفع بنسق سريع وتتسبب في تنامي العجز التجاري حيث أن العجز التجاري لقطاع الطاقة أصبح يمثل اكثر من 60% من العجز الجملي التجاري في بداية سنة 2023

مقابل 41.9% من اجمالي العجز التجاري المسجل لكامل سنة 2022 و32.2% خلال سنة 2021. وهذا الوضع رغم تأثره أخيرا بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة للحرب الروسية الأطلسية بأكرانيا وباستمرار تراجع قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. الا أن هذا الوضع مرشح للاستمرار نتيجة تراجع حجم الإنتاج (33 ألف برميل في موفى شهر فيفري 2023) ونشاط الاستكشاف نتيجة انخفاض في عدد الرخص (من20 رخصة سنة 2021 الى 16 سنة 2022) متأثرا بالأساس بتقلص الاستثمار في مجال الطاقة منذ سنوات حيث نزل حجم الاستثمارات من 250 مليون دولار في سنة 2011 الى 23 مليون دولار سنة 2021 و51.7 سنة 2022 رغم ارتفاع أسعار النفط في المدة الأخيرة.

رغم هذه التطورات الخطيرة تكتفي السلط المتعاقبة منذ سنوات بالحديث عن الطاقات البديلة وبالتأكيد على بلوغ حصة الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء مستوى 35% في أفق 2030. علما أن تحقيق مثل هذا الهدف القريب يتطلب تعبئة استثمارات سنوية بقيمة 900 مليون دينار لإنجاز المشاريع الطاقية المتوقعة في هذا المجال. وكالعادة يقع الإعلان عن أهداف طموحة وموارد غير مضمونة مع انجاز بطيء ومتعثر في أحسن الحالات. ومثل هذا

السلوك ينم عن غياب الوعي بخطورة الأوضاع وغياب المسؤولية والجرأة في معالجة إشكاليات حيوية وحياتية نظرا أن الماء والطاقة يمثلان مثل شرايين جسم الانسان شرايين النسيج الاقتصادي والوجود الإنساني. مع الاشارة أن الماء والطاقة يتكاملان حيث أن انتاج الطاقات المتجددة بتكاليف ضعيفة يمكن من تحلية مياه البحر والمياه العميقة وتوفيرها بالكميات الكافية وبتكاليف معقولة.

ومن المؤسف أنه من المتوقع أن نسجل في المستقبل القريب تسارع المتغيرات المناخية في ظل تراجع التضامن العالمي الضروري للحد منها ولمعالجة سلبياتها. ذلك أن المفاوضات حول تغير المناخ في قمة شرم الشيخ الأخيرة في بداية 2023 لم تحقق أي تقدم يذكر في المجال البيئي باستثناء الإقرار المبدئي ببعث صندوق الخسائر والتعويضات دون الاتفاق على آليات عمله وكيفية ادارته والمعايير التي سيقع اعتمادها لتحديد المستفيدين. وقد عكست هذه القمة مجددا الانقسام الحاد القائم بين دول الجنوب ضحايا اختيارات وسياسات وممارسات الدول الصناعية المتسببة بدرجة أولى في انبعاث الغازات الدفيئة التي ينتج عنها ارتفاع درجات الحرارة والتي تستمر في التهرب من تحمل مسؤولياتها في هذا المجال. بل بالعكس زاد الوضع البيئي سوء في ظل الحرب

الروسية الأطلسية وتداعياتها في المجال الطاقي نتيجة لجوء دول مثل ألمانيا وبريطانيا إلى استخدام الفحم الحجري رغم الاتفاق في قمة المناخ في غلاسكو عام 2022 على حظر استخدامه. مثل هذه التطورات ستزيد من سرعة المتغيرات المناخية ومن سلبياتها على البلدان النامية عموما والبلاد التونسية بالخصوص نظرا لأوضاعها الحالية المتأزمة والمتردّية في جميع المجالات.

*<u>**في المجال الأمني:**</u> توجد تونس في منطقة تتميز بضعف التضامن والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية واحتداد التوترات في العلاقات السياسية (خاصة بين الجزائر والمغرب فيما يخص قضية الصحراء) وبتواجد الإرهاب والصراعات المسلحة (في ليبيا) وبعدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكرية في مالي وبركينا فاسو وغينيا...) في ظل انتشار الإرهاب بجميع فروعه في بلدان ما وراء الصحراء وما ينجر عنه من تهديدات إرهابية ومن مخاطر أمنية ومن ارتفاع نسق الهجرة الصادرة عن بلدان جنوب الصحراء والباحثة عن عبور تونس وبلدان شمال افريقيا نحو أوروبا. ومع تشديد اجراءات منع الهجرة غير النظامية من طرف ايطاليا وجل البلدان الأوروبية ستتحول تونس تدريجيا من مجرد بلد عبور إلى بلد إقامة في ظروف تتسم بارتفاع البطالة في ظل أزمة اقتصادية ومالية حادة ومتنامية.

*<u>**في المجال الاقتصادي:**</u> تقع تونس في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تحتوي على قطب اقتصادي عالمي (الاتحاد الأوروبي) الذي لم يمثل تاريخيا قاطرة اقتصادية لبلدان الجوار الموجودة في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط خلافا على سبيل المثال للدور الذي لعبته اليابان في شرق آسيا.

ذلك أن علاقات الاتحاد الأوروبي ببلدان الجوار كانت دائما تخضع الى المنطق الأمني وتعتبر هذه البلدان مصدر إرهاب وهجرة سرية متنامية كما تخضع الى المنطق السلعي باعتبار هذه البلدان تحتوي على ثروات طبيعية (غاز ونفط بالأساس) وتمثل سوقا لمنتوجاته. لذلك كانت هذه البلدان تمثل دائما بلدان أطراف بالنسبة للاتحاد الأوروبي (pays périphériques) خاضعة لعلاقات هيمنة وليس لعلاقات تكامل وتعاون تهدف الى دعم التنمية المتضامنة والرفاه المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

*<u>**في المجال السياسي:**</u> أصبحت تونس في السنوات الأخيرة مهددة بتنامي الشعبوية والحركات اليمينية المتطرفة والعنصرية (إيطاليا أخيرا) التي ستقود حتما الى احتداد المنطق الأمني لدى الاتحاد الاوروبي الذي سيؤثر سلبا على العلاقات الأورو متوسطية في عديد المجالات وخاصة في مجال مقاومة الهجرة غير النظامية وإلزام بلدان الجنوب على قبول المهاجرين المطرودين من أوروبا وربط

"الدعم الاقتصادي والمالي" بمدى خضوع بلدان الجنوب للقيام بدور الحارس الأمين للحدود البحرية للاتحاد الأوروبي الخ...واحتداد المنطق الأمني يقع تسجيله رغم أن أوروبا تحتاج الى سياسات هجرة أكثر مرونة في ظل تهرم شعوبها وحاجياتها المتصاعدة للموارد البشرية بكل أصنافها.

أ.2. احتداد أزمة منوال التنمية وتنامي اندثار كل مقومات التنمية المستدامة بتونس

في السنوات الأخيرة كنا دائما نحرص على إبراز أزمة منوال التنمية الحالي وضرورة الاسراع ببلورة بديل لهذا المنوال[2]. ومن المؤسف أن نلاحظ في المدة الأخيرة تسارع اندثار كل مقومات التنمية المستدامة. حيث إلى جانب تنامي العجز المائي والغذائي والطاقي نسجل احتداد أزمة كل منظومات الانتاج (أزمة المؤسسات العمومية في مختلف الأنشطة بصدد التنامي بدون أي حلول في الأفق، أَزمة الفلاحة أصبحت تشمل كل منظومات الانتاج الفلاحي وتحتد في ظل العجز المائي وتدهور وضع المالية العمومية، تنامي صعوبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بدون دعم عمومي وسند بنكي في ظل تراجع نسق النمو[3] وتضخم

[2] عبد الجليل بدوي(2018) " اي برنامج انقاذ عاجلا واي بديل تنموي اجلا" من اصدار المنتدى سنه 2018 انظر كذلك الدراسات حول ميزانيه 2019 و2020 و2021 و2022 من اصدار المنتدى.

[3] من 2.4% مسجله سنه 2022 الى 1.8% متوقعه سنه 2023.

مالي مرتفع[4]...). كنتيجة حتمية لهذه الأوضاع المتأزمة نلاحظ ارتفاع مستمر لنسبة البطالة[5]وانتشار متنامي للعمل الهش في إطار توسع القطاع غير المنظم إلى جانب تدهور خطير للقدرة الشرائية وللقدرة التنافسية للاقتصاد واستمرار تقوقع الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات الفقر. كل ذلك يحصل في كنف الضبابية القاتمة وفي غياب أي رؤية مستقبلية مما أدى الى فقدان الثقة لدى كل الأطراف وتنامي اندثار ما تبقى من مقومات التنمية من خلال ارتفاع نسق هجرة الكفاءات وتسارع الهجرة غير النظامية وتنامي تهريب الأموال إلى الخارج.

أ.1.2. تسارع الهجرة غير النظامية:

منذ 2020 وقع تسجيل ارتفاع هام لعدد التونسيين المهاجرين بصفة غير نظامية والذين تمكنوا من الوصول الى السواحل الإيطالية حسب المعطيات المتوفرة لدى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذلك أنه في الثلاثي الأول من سنة 2023 بلغ عدد الواصلين الى ايطاليا حوالي 1880 مهاجر مقابل 914 سنة 2022 و1078 سنة 2021 و154 سنة 2020.

[4]نسبه التضخم بلغت 10.4% في مارس 2023 بحساب الانزلاق السنوي. علما أن هذا المعدل السنوي يخفي ارتفاع للمواد الغذائية بنسبة 15.6% منها المواد الغذائية المحررة التي ارتفعت بنسبة 18.4%.

[5]نسبه البطالة أصبحت تقارب 16% وأكثر بعد ان استقرت حوالي 15% في السنوات الأخيرة بعد جائحه كورونا.

علما أنه على المدى الطويل ومنذ 2010 سجلت الهجرة السنوية تراجعا من 25553 سنة 2011 الى 16781 سنة 2014 ثم ارتفعت لتبلغ 40128 سنة 2018 ووصلت 15758 مع جائحة كورونا سنة 2020 لتشهد من جديد ارتفاعا مستمرا وتبلغ 32 ألف شخص قادمين من تونس إلى السواحل الايطالية سنة 2022 منهم أكثر من 3400 قاصر مع منع لأكثر من 16000 من الوصول الى السواحل الإيطالية. ومنذ بداية سنة 2023 إلى الآن وصل إلى السواحل الايطالية قرابة 25 ألف شخص قادمين من السواحل التونسية منهم ما لا يقل عن 3000 شخص من جنسية تونسية. هذا المنحى التصاعدي وقع تسجيله رغم تصاعد عمليات الاجتياز التي وقع احباطها من طرف السلطات التونسية والتي بلغت حوالي 500 عملية في الثلاثي الأول من سنة 2023 مقابل 166 عملية محبطة شملت 2618 موقوفين سنة 2021 و51 عملية محبطة شملت 1024 مهاجر موقوف سنة 2020.

أ2.2. تنامي هجرة الكفاءات:

وإلى جانب ارتفاع نسق الهجرة غير النظامية يجب كذلك الإشارة الى تنامي هجرة الكفاءات حسب عديد المصادر المتوفرة. هذه الكفاءات تشمل بالخصوص الباحثين والأساتذة الجامعيين والأطباء والمهندسين. وحسب عمادة المهندسين التونسيين حوالي 40,000 مهندس تونسي من خريجي الجامعات التونسية غادروا

تونس بشكل قانوني خلال السنوات الستة الأخيرة أي بمعدل يقارب 7000 سنويا. وأكثر من 40 مهندس مهاجر يوميا. من جهتها تفيد المعطيات الصادرة عن وكالة التعاون الفني أن عدد الأطباء المهاجرين تجاوز 3000 طبيب خلال السنوات الأخيرة. فيما تؤكد عمادة الأطباء أن العدد الحقيقي يتجاوز العدد المصرح به. من جهتها نتائج المسح الوطني للهجرة في تونس تدل على تسارع هجرة الكفاءات من أصحاب الشهائد العليا بين 2015 و2020 حيث غادر 39 ألف مهندس و3300 طبيب البلاد التونسية من أجل العمل بالخارج.

أ3.2. تنامي ظاهرة تحويل الثروة وتهريب الأموال للخارج:

عبر تنامي الهجرة بكل أنواعها أصبح الاقتصاد التونسي يقوم بتكوين الشباب وخلق المهارات والاختصاصات بتكاليف باهظة، لا لدعم المسار التنموي الوطني بل لتزويد وتغذية حركة تراكم الرأسمال العالمي سواء كان ذلك في البلدان الغربية أو العربية أو غيرها. ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة أن منظومة التعليم والتكوين في تونس أصبحت في تراجع مستمر وعاجزة عن اعادة انتاج هذه الموارد البشرية بنفس الجودة والمستوى العلمي الراقي مما سيزيد من تعثر المسار التنموي التونسي.

وإلى جانب تنامي هذا النزيف البشري المعيق للتنمية الوطنية نسجل كذلك التحويل المتنامي للثروة ولتهريب الأموال للخارج بصفة قانونية وغير قانونية في ظل ضعف وتراجع خطير لقدرة النسيج الاقتصادي على الرفع من نسق خلق الثروة (أنظر جدول 1) نتيجة طبيعة الاندماج العالمي للاقتصاد التونسي المحددة لحجم ولنوعية الأنشطة الاقتصادية ولمحتوى النسيج الاقتصادي وحركيته.

جدول1: تطورنسق نمو الانتاج المحلي الخام

نسق التطورفي المدى الطويل (%)			نسق التطورفي المدى المتوسط (%)				
2011-2020	2002-2010	1992-2001	2016-2020	2011-2015	2007-2010	2002-2006	**1997-2001**
0,7	4,4	4,9	-0,2	1,6	4,2	4,5	**5,2**

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

- <u>تنوع مسالك تحويل الاموال بصفة قانونية:</u>

هذا التحويل يمر عبر عديد المسالك من أهمها:

- <u>التحويل عبر تنامي عدد المؤسسات غير المقيمة</u> التي بلغ عددها 29061 سنة 2018 مقابل 6101 سنة 2002. وبعض العشرات في أوائل السبعينات قبل صدور قانون أفريل 1972.

خلال سنة 2018 يوجد 41.6% من المؤسسات غير المقيمة على ملك الأجانب و80% من اجمالي المؤسسات الأجنبية هي مؤسسات غير مقيمة علما أن المؤسسات غير المقيمة تتمتع بامتيازات

جبائية ومالية وبتسهيلات ادارية مرتفعة. بالإضافة الى ذلك فإن المؤسسات غير المقيمة التي يتجاوز ملكية رأس مالها من طرف الأجانب نسبة 66% تتمتع بامتياز استثنائي يتمثل في امكانية الحفاظ على قيمة صادراتها خارج تونس حسب الفصل 6 من قانون أفريل 1972. وهذا الامتياز الاستثنائي يمثل نوعا من التشجيع القانوني على تهريب الأموال وحماية رأس المال الأجنبي من النتائج السلبية التي يخلفها التراجع المستمر لقيمة الدينار التونسي. والجدير بالإشارة إلى أن الفائض التجاري المتراكم في النظام غير المقيم قد بلغ 34476 مليون دينار أثناء الفترة 2002-2011 أي بمعدل سنوي يساوي 3447.6 مليون دينار ثم ارتفع أثناء الفترة 2012-2021 ليبلغ 87007.5 مليون دينار أي بمعدل سنوي بلغ 8700.7 مليون دينار

- التحويل عبر تنامي الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتي شهدت حيوية متميزة، في إطار الخوصصة بالخصوص، إلى جانب أهمية هذه الاستثمارات في مجال الطاقة. وقد نتج عن هذه الاستثمارات تحويل متنامي للمرابيح المسجلة من طرف هذه الاستثمارات كما يشير الى ذلك (الجدول 2).

الجدول 2 : تطور معدل دخول الاستثمارات الأجنبية وخروج مر ابيح هذه الاستثمارات

(مليون دينار)	2010-2000	2020-2011
1. المعدل السنوي لحجم دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة	1805.61	**2110.4**
2. المعدل السنوي لحجم خروج مرابيح الاستثمارات الاجنبية المباشرة	1364.71	**2197.28**
3. النتيجة الصافية (2-1)	+440.9	**-86.88**
الحجم الجملي لخروج المرابيح	15011.8 م د	**21972.8 م د**

المصدر: ميزان الدفوعات منذ سنة 2000، البنك المركزي التونسي

- <u>التحويلات المتنامية لخدمة الدين الخارجي</u>: نتيجة اللجوء المتنامي للتداين الخارجي أصبحت خدمة الدين الخارجي تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد التونسي عموما وعلى الميزانية العمومية بالخصوص، حيث أصبحت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي تمثل 65.9% سنة 2021 مقابل 47.5% سنة 2001. كما تضاعف حجم خدمة الدين أكثر من مرتين بين 2011 و2021 وقفزت نسبة خدمة الدين من قيمة صادرات السلع والخدمات من 10.5% سنة 2011 الى 16.6% سنة 2019 و15.1% سنة 2021. من جانبها خدمة الدين العمومي المتكونة من 70% من الدين الخارجي بلغت 25% من النفقات العمومية سنة 2020 مقابل 23% سنة 2019. اجمالا خدمة الدين الخارجي أصبح يمثل حملا ثقيلا على الاقتصاد

التونسي ويتسبب في نزيف متنامي للادخار الوطني كما يشير الى ذلك (الجدول 3).

جدول 3: معدل تطور القروض الخارجية متوسطة وطويلة المدى ومعدل تطور خدمة الدين

	2010-2000	2020-2011
1. معدل القروض	2406.36	6937.4
2. خدمة الدين	2785.27	5328.6
الاصل	1994.27	4108.1
الفائدة	790	1220.5
3. النتيجة الصافية	-378.909	1608.8

المصدر: ميزان الدفوعات منذ سنة 2000، البنك المركزي.

- <u>التحويل الناتج عن التراجع المستمر لقيمة الدينار التونسي</u> مقابل الدولار واليورو بالخصوص. علما أن قيمة يورو واحد كانت تساوي 1.19 دينار سنة 2002 وأصبحت تساوي 3.3 دينار حاليا. هذا النوع من التحويل للثروة الوطنية يتصاعد مع تنامي التبعية في كل المجالات خاصة في المجال الغذائي والطاقي بالإضافة الى تنامي نسبة المعاملات الخارجية مع الخارج ونسبة اللجوء الى التداين الخارجي بالأساس كما يشير الى ذلك (الجدول 4).

جدول 4: تأثير تطور سعر الصرف على تطور حجم الدين العمومي

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1. نسبة التداين العمومي (%)	46.56	50.77	55.40	62.28	70.44	78.20	72.51
2.تأثير سعر الصرف على التداين العمومي (%)	883.8	994.8	855	3936.5	5345	9465.2	4546.5-
3.نسبة تحويل الثروة الناتجة عن سعر الصرف من الناتج المحلي الخام (%)	1.17	1.23	1	4.4	5.54	8.99	3.9

المصدر: تقارير مختلفة حول الدين العمومي صادرة عن وزارة المالية.

- <u>تنامي تهريب الأموال بصفة غير قانونية:</u>

إلى جانب التحويلات المتنوعة والقانونية هناك تهريب متنامي وغير قانوني للأموال. وهذا التنامي يقع بالتوازي مع ارتفاع نسبة انفتاح الاقتصاد التونسي (جدول 5) بالإضافة إلى الفتور المتصاعد لنمط التنمية الحالي. ذلك أن تنامي الانفتاح والمبادلات التجارية يوفر أكثر فرص للمغالطة في اتجاه التقليص من قيمة الصادرات والرفع من قيمة الواردات. حيث تتسبب هذه التصريحات المغلوطة في 80% من تقديرات حجم تهريب الأموال حسب المنظمة الامريكية للشفافية المالية العالمية (global financial integrity).

جدول 5: تطور مؤشرات انفتاح الاقتصاد التونسي

	1961	1971	1981	1991	2001	2011	2019	2021
أ. نسبة الصادرات من الناتج المحلي الخام	17.9	20.9	35.9	35.8	42.8	48.5	48.11	43.5
ب. نسبة الواردات من الناتج المحلي الخام	26.4	22.6	43.3	40.8	46.7	56	59.1	52.8
نسبة (أ+ب) من الناتج	44.3	43.5	79.2	76.6	89.5	104.5	107.2	96.3
نسبة الانفتاح [الناتج المحلي الخام/[(أ+ب)/2]]	22	21.7	39.6	38.3	44.8	52.2	53.6	48.2

المصدر: حسابات تعتمد معطيات بنك المعلومات المركز الوطني للمنافسة ...

بالإضافة الى تهريب الأموال عبر المبادلات التجارية والتهرب من دفع المعاليم الجمركية عبر التصاريح المغلوطة حول طبيعة السلع المتبادلة هناك التهريب الذي يقع عبر تحويلات المهاجرين التي غالبا ما تكون غير مصرح بقيمتها الحقيقية. كما أن التهريب يقع كذلك بمناسبة العمليات التي تشمل الاستثمارات المباشرة الخارجية والديون الخارجية.

وحسب الدراسات الصادرة عن جامعة ماساشوستس في أكتوبر 2012 (Political Economy Research) وحسب ما نشرته مجلة اقتصاد التنمية في عددها (2) سنه 2014 (Revue d'économie de développement) فقد بلغ حجم تهريب الأموال

من بلدان شمال إفريقيا (الجزائر ومصر والمغرب وتونس) أكثر من 450 مليار دولار (بالدولار القار لسنة 2010) أثناء الفترة(2010-1970) منها 267 مليار دولار مهربة من الجزائر تليها المغرب ب 88 مليار ومصر ب 60 مليار وتونس ب 39 مليار دولار.

بالنسبة لتونس 87% من حجم التهريب وقع في فترة نظام بن علي (1987-2010) كما أن 39 مليار دولار المهربة مثلت 88.1% من الناتج المحلي الخام سنة 2010 وتسببت في معدل خسارة لكل تونسي بلغت 3695.7 دولار مقابل 7533.4 دولار لكل جزائري و2744.9 لكل مغربي و736 دولار لكل مصري. كما أن المعدل السنوي للخسارة بالنسبة للاقتصاد التونسي بلغ 1.5 مليار دولار في فترة حكم بن علي مقابل معدل خسارة سنوية ب 278 مليون دولار أثناء الفترة السابقة (1970-1987) في فترة حكم بورقيبة.

مع تنامي ظاهرة الهجرة بكل أصنافها وتسارع تحويل الثروة عبر عديد المسالك والطرق أصبح الاقتصاد التونسي اقتصادا يعمل لحساب الغير وغير قادر على ايقاف النزيف طالما استمرت القوى الطفيلية في التغول وفرض إراداتها خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة. مثل هذا الوضع لا يسمح ببناء تنمية وطنية تخدم المصالح الشعبية العاجلة والآجلة وتمكن من الحفاظ على السيادة الوطنية. كما أن هذا الوضع يتطلب

وعي حاد بخطورة المرحلة كما يتطلب البحث السريع عن بديل تنموي يصحح المسار ويرد الاعتبار لمكانة تونس وترتيبها الاقتصادي العالمي ويرجع الأمل والحماس لشبابها ويضمن مستقبل أجيالها.

أ3-نظام دولي يمر بمرحلة طويلة من عدم الاستقرار نتيجة عديد العوامل

كشفت جائحة كورونا والحرب الروسية الأطلسية بأكرانيا ومن قبلها عديد الأزمات العالمية بالخصوص أزمة 2007/2008 التي اندلعت بالولايات المتحدة وانتشرت حول العالم عن فشل العولمة النيوليبرالية القائمة على القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر سنوات الثمانين من القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت شهد العالم بروز قوى صاعدة أصبحت تتنافس وتتصارع وتطمح الى تأسيس عولمة جديدة قائمة على تعدد الأقطاب من أجل خلق ظروف وحوكمة عالمية تسمح بالحفاظ على السلم والاستقرار وارساء تنمية متضامنة وعادلة. وفي هذا السياق كونت أهم القوى الصاعدة ما يسمى بمجموعة " البريكس" BRICS قصد تأسيس العولمة البديلة المنشودة.

وفيما يلي سنتعرض بمعالجة في نقطة أولى الى أهم مؤشرات المرحلة الانتقالية الحالية التي أدت الى اكتشاف هشاشة العولمة النيوليبرالية وتنامي السلوك الحمائي واحتداد الصراع على المستوى العسكري والتكنولوجي الخ... وفي نقطة ثانية الى مخاطر الركود التضخمي الذي أصبح يساهم في مزيد احتداد أزمة العولمة النيوليبرالية وتفاقم سلبياتها خاصة على البلدان النامية.

أ.1.3. نظام عالمي يمر بمرحلة طويلة من عدم الاستقرار

مؤشرات المرحلة الانتقالية الحالية تتمثل في:

1- أزمة العولمة النيوليبرالية التي تزداد حدة من خلال الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة والتي برزت بأكثر وضوح في ظل جائحة كوفيد19 التي كشفت عن الهشاشة العالمية لسلاسل الإنتاج والتزويد والتبعية المرتفعة التي نتجت عن التوزيع العالمي للأنشطة الاقتصادية القائم على القواعد الدغمائية للفكر النيوليبرالي.

2- تنامي السلوك الحمائي في المجال الاقتصادي وصعود القوى اليمينية والشعبويّة في المجال السياسي واحتداد الصراعات المسلحة المهددة للسلم العالمي وانعكاساتها الاجتماعية السلبية في كل بلدان العالم وبالخصوص في البلدان النامية الأكثر فقرا نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمنتوجات الغذائية الأساسية وبروز

الركود التضخمي الذي أدى الى اعتماد سياسات نقدية متشددة وقاسية.

3- احتداد الصراع على المستوى العسكري (الحرب الروسية الأطلسية بالمناولة في أكرانيا) والتكنولوجي بين الولايات المتحدة المتشبثة بقيادة العالم وبنظام القطب الواحد والاقطاب الاقتصادية الصاعدة (BRICS) وعلى رأسها الصين العاملة على تركيز نظام دولي قائم على تعدد الأقطاب من جهة أخرى.

4- العالم في حالة مخاض يمر بمرحلة انتقالية تسودها الضبابية ومرشحة أن تستمر وقت غير قصير وأن تشهد إعادة تشكيل وترتيب التحالفات والأولويات والسياسات. ورغم سلبياتها العديدة تمثل هذه المرحلة فرصة للبلدان النامية لاستغلال التناقضات والصراعات قصد كسب جملة من التنازلات من طرف الأقطاب المتصارعة التي من شأنها أن تدعم موقعها ومساراتها التنموية. وهذا التمشي يكون أكثر نجاعة إذا وقع اعتماده في إطار تشكيلات إقليمية (الاتحاد المغاربي، الاتحاد الافريقي، المجموعة العربية الخ...) لها نظرة استراتيجية لمستقبل شعوبها في الميادين التنموية والتقنية والبيئية والاجتماعية وإرادة سياسية في تحسين قدرتها التفاوضية والدفاع عن أدني حد من استقلالية قرارها الوطني.

5- والمرشح أن تنامي الصراعات وطول مدة الفترة الانتقالية ستتسبب في تراجع التضامن العالمي في المجال البيئي وسيزيد هذا

التراجع من حدة المتغيرات البيئية والمناخية ومن انعكاساتها السلبية خاصة على البلدان النامية. حيث أنه من المنتظر في السنوات القادمة أن نسجل تسارعا في نسق

6- التغيرات المناخية في ظل تراجع التضامن العالمي الضروري للحد منها ولمعالجة سلبياتها. ذلك أن المفاوضات حول تغير المناخ في قمة شرم الشيخ في بداية 2023 لم تحقق أي تقدم يذكر في المجال البيئي باستثناء الإقرار المبدئي ببعث صندوق الخسائر والتعويضات دون الاتفاق على آليات عمله وكيفية إدارته والمعايير التي يستخدمها لتحديد المستفيدين. وقد عكست هذه القمة مجددا الانقسام الحاد القائم بين دول الجنوب ضحايا اختيارات وسياسات وممارسات الدول الصناعية المتسببة بدرجة أولى في انبعاث الغازات الدفيئة التي ينتج عنها ارتفاع درجات الحرارة والتي تستمر في التهرب من تحمل مسؤولياتها في هذا المجال. بل بالعكس زاد الوضع البيئي سوء في ظل الحرب الروسية الأطلسية وتداعياتها في المجال الطاقي نتيجة لجوء دول مثل ألمانيا وبريطانيا إلى استخدام الفحم الحجري رغم الاتفاق في قمة المناخ في غلاسكو عام 2022 على حظر استخدامه. مثل هذه التطورات ستزيد من سرعة التغيرات المناخية ومن سلبياتها على البلدان النامية عموما وبالبلاد التونسية بالخصوص نظرا لأوضاعها الحالية المتأزمة والمتردّية في جميع المجالات.

2.3أ. مخاطر الركود التضخمي تهدد الانتعاش الاقتصادي وتزيد من حدّة أزمة الماليّة العموميّة

يعيش الاقتصاد العالمي منذ مدّة ركود تضخمي خطير نظرا لسلبيّاته العديدة خاصة على البلدان النامية. والركود التضخّمي يمثل وضعيّة اقتصاديّة دقيقة تتميّز بتزامن وتلازم تضخّم مالي عالي (ارتفاع كبير للأسعار) مع ركود اقتصادي حاد (تراجع هام للنمو الاقتصادي).

تاريخيا غالبا ما تنتهي المراحل الطويلة للنمو الاقتصادي السريع بفترة ركود تضخمي تمثل فترة مخاض لبروز ظروف جديدة لمرحلة انتعاش وازدهار اقتصادي لاحقة. وآخر ركود تضخمي وقع تسجيله في سنوات السبعينات إثر أزمة المنوال التنموي الفوردي (Fordisme) الذي تميّز بوجود دولة الرعاية وتحقيق عديد المكاسب الاجتماعية والاقتصادية. والركود التضخمي الحالي يأتي في ظرف يتسم بأزمة متصاعدة للاختيارات النيوليبرالية ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العميقة التي جدت سنة 2009/2008 وأزمة كوفيد19 والحرب الروسية الأطلسية الأخيرة في احتدادها.

نظريّا، يمثل الركود التضخمي كذلك وضعيّة معقدة وصعبة المعالجة لأن الحلول المعتمدة لمقاومة التضخم تتناقض تماما مع الحلول التي تعتمد لمقاومة الركود الاقتصادي. ذلك أنه

لمقاومة هذا الأخير تلجأ الحكومات الى اعتماد سياسات مالية ونقدية توسعيّة لتشجيع الاستثمار والاستهلاك عبر توفير السيولة والقروض بنسب فائدة ضعيفة جدا. والمشكلة أن مثل هذه السياسات تساهم بدورها وفي جل الحالات في تغذية التضخم المالي الذي يتطلب لمقاومته اعتماد سياسات معاكسة تقشّفيّة قائمة على الحد من السيولة والرفع من نسبة الفائدة المديرية قصد الضغط على الطلب وعلى ارتفاع الأسعار.

والجدير بالذكر ان المنحى التصاعدي للأسعار في الفترة الأخيرة قد بدأ قبل اندلاع الحرب الروسية الأطلسية في أكرانيا:

- هذه البداية وقع تسجيلها منذ اندلاع الأزمة المالية الكبرى سنة 2008 والتي تطلبت تدخل هام من طرف الدول المصنعة (الولايات المتحدة والدول الأوروبية...) عبر دعم هام ومتنوع للمؤسسات البنكية والاقتصادية المهددة بالإفلاس بالإضافة الى دعم الفئات الاجتماعية المتضررة والأكثر هشاشة. كل هذه التدخلات أدت الى ارتفاع النفقات العمومية والديون العمومية في كل هذه الدول تقريبا بالإضافة الى بداية ظهور المؤشرات الأولى للتضخم المالي.
- من جهتها ساهمت الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين (في فترة حكم Trump بالخصوص) في ارتفاع الأداءات

الجمركية على المنتوجات الصينية المستوردة من طرف الولايات المتحدة، الشيء الذي ساهم في تغذية التضخم المالي.

- كما أن توجه الصين منذ سنوات نحو الرفع من الطلب الداخلي وتدعيم السوق الصينية الداخلية والتقليص من تصدير منتوجات بأسعار متدنيّة نحو العالم قد أدى الى اضطرابات واختلالات في مستوى سلاسل التزويد وساهم بدوره في تغذية التضخم المالي.

- مع ظهور جائحة الكوفيد19 سنة 2020 تعمقت اختلالات سلاسل الإنتاج والتزويد واحتد نسق ارتفاع الأسعار والتضخم المالي.

- والحرب الأخيرة في أكرانيا عمقت المنحى التصاعدي للأسعار خاصة في مجال الطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيوت...

- وأخيرا وفي إطار مقاومة المنحى التضخمي المتصاعد أثناء سنة 2022 لجأت كل بلدان العالم في نفس الفترة الى اعتماد سياسات تقشفية قائمة بالأساس على سياسات نقدية هادفة الى تقليص الطلب عبر الرفع من نسبة الفائدة المديرية. هذه السياسات قد تتسبب بدورها في تفاقم الركود الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف الاستثمار وتكاليف القروض الموجهة للاستهلاك بدون أن تقود عاجلا الى الحد من التضخم المالي.

على المدى القصير الوضع يتميز بمخاطر الركود التضخمي الذي أصبح شبه مؤكد والذي سيعطل كل إمكانية انتعاش للاقتصاد التونسي.

المرحلة الحالية تمثل مرحلة خطيرة ودقيقة لأنها مليئة بالتحديات المصيرية والمتغيرات الهيكلية السريعة وتتطلب عدم الاقتصار على التصرف اليومي في الشأن العام والاكتفاء بتنظيم المواسم (الاستعداد لشهر رمضان ولموسم الحج ولعيد الاضحى وللموسم السياحي وللدخول المدرسي...) مع الادعاء بالنجاح والرضاء على النفس. بل تتطلب أكثر من أي وقت القدرة على استشراف المستقبل وعلى ضبط برامج استراتيجية واضحة مع تعبئة الموارد المالية والبشرية وتحديد المراحل والأهداف وخاصة توفير الظروف الملائمة للتسريع بالإنجاز. ومن المؤسف أننا نلاحظ منذ 2011 على الأقل كثرة الأهداف المرقمة وقلة الإنجازات المسجلة بالإضافة الى التأكيد السخيف على أنه "ليس بالإمكان أحسن مما كان".

أ.3.3. أزمة حوكمة العلاقات الدولية:

استفحال أزمة الثقة في المؤسسات العالمية المكلفة بحوكمة العلاقات الدولية (على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك

العالمي والمنظمة العالمية للتجارة) نتيجة عديد العوامل من أهمها:

-منذ نشأتها كانت هذه المؤسسات غير ديمقراطية وفاقدة للشرعية حيث كانت من صنع القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وبالتالي كانت نتاج موازين قوى تميزت بصعود هيمنة الولايات المتحدة كزعيمة جديدة (عوض المملكة البريطانية) مكلفة بقيادة العالم الحر.

- منذ نشأتها وقع احتكار هذه المؤسسات من طرف القوى الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص وتوظيفها لخدمة مصالح الدول المهيمنة واللوبيات الفاعلة في المنظومة الرأسمالية العالمية.

- في إطار هذا التوظيف كانت هذه المؤسسات تعمل دائما على الرفع من نسبة الاندماج العالمي للبلدان النامية قصد تحقيق انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية وتوسيع آفاق التراكم الرأسمالي العالمي بدون اعتبار لخصوصيات وحاجيات البلدان النامية.

-من هذا المنطلق تعمل المؤسسات العالمية في كل مرة على فرض سياسات وشروط ووصفات جاهزة وصالحة لكل مكان وزمان حسب المرحلة التاريخية ومقتضيات مسار التراكم الرأسمالي

العالمي وبدون اعتبار للمصالح الخصوصية للبلدان النامية. ومثل هذه الممارسات كانت دائما تؤدي الى فشل الوصفات الجاهزة المفروضة من طرف هذه المؤسسات على البلدان النامية. وقد ارتفعت عديد الأصوات من داخل هذه المؤسسات للتنديد بهذه المؤسسات وكشف دورها في تدهور الأوضاع في البلدان النامية. ومن أهم هذه الأصوات يكفي التذكير بالدور الهام الذي قام به Joseph Stiglitz الذي كان يشتغل نائب المدير العام للبنك العالمي والاقتصادي الأول في هذه المؤسسة والذي تحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 2011. وقام بنشر عديد الدراسات الفاضحة لسياسات ووصفات وإملاءات هذه المؤسسات وللمسلمات الفكرية النيوليبرالية المعتمدة لضبط مثل هذه السياسات المفروضة على البلدان النامية بالخصوص.

- وفي كل مرة تفشل الوصفات الجاهزة في تحقيق أهدافها المعلنة يصدر عن هذه المؤسسات قصد الحفاظ على مصداقياتها خطاب جديد ومفاهيم جديدة انطلاقا من تشخيص لأسباب الفشل ينتهي دائما بإلقاء المسؤولية حصريا على البلدان النامية وبتجديد أولويات المرحلة القادمة. ذلك أنه بعد فشل سياسات الإصلاح الهيكلي التي قادت الى "ثورات الربيع العربي" اعتبرت المؤسسات العالمية أن سبب الفشل هو غياب الحوكمة

الرشيدة داخل هذه البلدان وبالتالي أصبحت الأولوية المطروحة هو العمل على تحقيق هذه الحوكمة عبر المزيد من تفكيك وتقزيم الدولة وتوسيع القطاع الخاص ونشر المنطق السلعي واكتساحه كل مجالات الحياة وتدعيم أكثر لركائز العولمة النيوليبرالية.

-هذه العولمة التي أدت الى توسع المجال المالي على حساب مجال انتاج الثروة وتراجع المكاسب الاجتماعية التي تحققت في فترة الدولة الراعية في الوقت الذي يشهد فيه العالم تسارع التطور العلمي والتقني وتنامي قوى الإنتاج وقدرة الانسان على مزيد انتاج الثروة. كما فتحت العولمة النيوليبرالية المجال لتصرف رأسمالي عشوائي وهمجي يلهث وراء الربح العاجل على حساب الانسان (تنامي الفوارق الاجتماعية وتراجع المكاسب الاجتماعية بكل أصنافها) والطبيعة (استغلال عشوائي للأرض وللغابات وللبحر والموارد الطبيعية) والمناخ (ارتفاع مستمر لثاني أكسيد الكربون، ارتفاع درجات الحرارة, تواتر موجات الحرارة والجفاف وحرائق الغابات والفيضانات وكل أنواع الكوارث الطبيعية) والحيوان (انقراض عديد أصناف الحيوان وتراجع ما تبقى منها...) والبيئة (تراجع التنوع البيولوجي و انتشار مصادر ونسب التلوث...) الخ... ورغم تكاثر وتراكم المخاطر المهددة للإنسانية تواصل المؤسسات العالمية فرض

الاختيارات النيوليبرالية والسياسات التقشفية متجاهلة سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وخطورتها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أغلب البلدان النامية التي تتميز بهشاشة نسيجها الاقتصادي والاجتماعي وقلة مواردها الطبيعية والمالية.

ب- إجراءات جبائية بدون تصويب وتركيز ستكون خطيرة العواقب الاقتصادية والسياسية بدون تحقيق المردود المالي المنتظر

ب.1. أهم ما ورد في ميزانية 2023

يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2023 ب 69,914 م.د أي بزيادة ب 15% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2022. علما أن الأسعار قد ارتفعت بحوالي 10% سنة 2022 ومن المتوقع حسب بعض المصادر أن تبلغ 11% سنة 2023 وبالتالي فإن الزيادة بالأسعار القارة لا تتجاوز 5% في أقصى تقدير وقد تم بناء ميزانية 2023 على أساس الفرضيات التالية:

- تحقيق نسبة نمو في حدود 1.8%.
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2022 لسعر صرف الدولار لكامل سنة 2023.

- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع برنت في حدود 89 دولار للبرميل.
- امضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض ب 1.9 مليار دولار يقع صرفه على ثمانية أقساط مدة أربعة سنوات من المفترض أن يفتح المجال للحصول على قروض أخرى تمكن من توفير الموارد الخارجية المبرمجة في الميزانية.
- الانطلاق في تفعيل عدة اصلاحات تمكن من الحد من عجز الميزانية الذي من المتوقع أن يبلغ -4.6% باعتبار الهبات والمصادرة مقابل عجز محين ب -6.8% سنة 2022 -7.6% سنة 2021 و-8.7% سنة 2020.

وبدون الدخول في كثير من التفاصيل سنكتفي بملاحظة أهم ما ورد في هذه الميزانية مع التركيز لاحقا على بعض الاشكاليات التي يجب ان تحظى بأكثر تعمق وعناية.

أولا يجب التأكيد على أن هذه الميزانية تندرج في إطار سياسات التقشف الهادفة أساسا الى الحد من عجز الميزانية عبر الضغط على النفقات العمومية والرفع من الضرائب. وفي هذا الإطار من المتوقع أن ترتفع الموارد الذاتية ب 12.9% مقارنة ب ق م ت لسنة 2022. وهذا الارتفاع سيقع بالأساس عبر الرفع من الأداءات غير المباشرة التي من المتوقع ان تنمو بمعدل 15.2%

سنة 2023 مقابل ارتفاع متوقع للأداءات المباشرة ب 8.6% (انظر جدول 6)

جدول 6: تطور الموارد الجبائية

بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
الأداءات المباشرة	12 068	12 681	15 001	16 290
التطور(%)	-4.6 %	%5.1	%18.3	%8.6
الضريبة على الدخل	8 945	9 485	10 334	11 215
المرتبات والأجور	5 813	6 419	7 179	7 659
موارد أخرى	3 133	3 066	3 155	3 556
الضريبة على الشركات	3 123	3 196	4 667	5 075
الشركات البترولية	510	800	1 667	1 704
الشركات غير البترولية	2 613	2 396	3 000	3 371
الأداءات غير المباشرة	15 079	17 724	21 039	24 246
التطور(%)	-7.2 %	%17.5	%18.7	%15.2
المعاليم الديوانية	1 228	1 420	1 856	2 060
الأداء على القيمة المضافة	7 201	8 765	10 026	11 279
معلوم الاستهلاك	2 889	3 203	3 630	4 231
أداءات ومعاليم مختلفة	3 761	4 336	5 527	6 676
جملة المداخيل الجبائية	27 147	30 405	36 040	40 536
التطور(%)	-6.1 %	%12.0	%18.5	%12.5

المصدر: تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2023

ثانيا ارتفاع الأداءات غير المباشرة وتجنب التركيز على الأداءات المباشرة يمثل خيار سياسي ناتج عن تفادي مواجهة المافيات واللوبيات والكناطرية قصد اخضاعها للمساهمة في تجاوز أزمة المالية العمومية. رغم أن التركيز على الأداءات المباشرة يمثل حلا أنجع من الناحية المالية وأكثر عدلا من الناحية الجبائية وأقل كلفة من الناحية الاجتماعية وأكثر تناغما مع المطالب الشعبية من الناحية السياسية. خلافا للاعتماد المشط على الأداءات غير المباشرة التي يتحملها المستهلك في آخر المطاف وبالخصوص الشرائح المتوسطة وضعيفة الدخل كما ينتج عنها تكاليف باهظة من الناحية الاجتماعية والسياسية بدون ضمان المردود المالي كما سنتعرض الى ذلك لاحقا.

ثالثا إلى جانب اللجوء الى الرفع من الأداءات خاصة منها الأداءات غير المباشرة بكل مكوناتها وبصفة عشوائية ومشتتة اعتمدت كذلك ميزانية 2023 اللجوء الى الموارد الخارجية[6] (جدول 7) في وضع يتميز بمستوى مرتفع للدين الخارجي وبظروف عامة غير ملائمة (قلة السيولة العالمية وارتفاع تكاليفها وشروطها, التصنيف السيادي التونسي المتدهور, الركود التضخمي العالمي, تراجع نسق النمو التونسي وتنافسية الاقتصاد التونسي وتوتر الوضع الاجتماعي والسياسي, وتنامي العجز الطاقي والغذائي

[6] جملة موارد الاقتراض المتوقعة في ميزانية 2023 ستبلغ 24392 م.د منها اقتراض خارجي يبلغ 14859 م.د

والمائي مع تراجع حجم احتياطي العملة والقدرة على التوريد وعلى تسديد الديون الخارجية...) من شأنها أن تضع تونس في وضع هش جدا وعرضة للابتزاز في عديد المجالات من أهمها المشروطية والهجرة والتطبيع، والاصطفاف وراء المحور الأطلسي في صراعه مع القوى الصاعدة الخ.

جدول 7: تطور موارد الاقتراض الداخلي والخارجي

بحساب م.د	2020	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
جملة موارد الاقتراض	**14 225**	**21 194**	**24 392**
الاقتراض الخارجي	**7 456**	**11 916**	**14 859**
قروض خارجية موظفة	1 560	1 400	1 600
قروض معاد إقراضها	227	100	200
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)		495	
قروض دعم الميزانية	5 670	9 921	13 059
السوق المالية العالمية			
الاقتراض الداخلي	**6 768**	**9 278**	**9 533**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**7 260**	**-1 504**	**-902**
استخلاص أصل القروض	218	150	200
موارد خزينة مختلفة	7 042	-1 654	-1 102
جملة موارد الخزينة	**21 485**	**19 690**	**23 490**

المصدر: تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2023

رابعا بجانب ارتفاع الضرائب وتشتت الاجراءات واللجوء المتصاعد الى الدين الخارجي تتميز ميزانية 2023 بنمو ضعيف

بالأسعار الجارية وسلبي بالأسعار القارة لكامل النفقات العمومية (نمو متوقع بـ5.9%) على رأسها نفقات التأجير التي سترتفع ب 4.3% بالأسعار الجارية في ظل تضخم مالي يتجاوز 10% منذ أكثر من سنة ونفقات الدعم التي ستسجل تراجعا بـ3167 م.د منها تراجع بـ1248 م.د بالنسبة للمواد الأساسية وتراجع ب 1959 م.د بالنسبة للمحروقات والكهرباء. اجمالا نسبة نفقات الدعم من جملة النفقات العمومية ستتراجع من 23.6 % سنة 2022 الى 16.4% متوقعة سنة 2023.

خامسا رغم ارتفاع حجم نفقات الاستثمار العمومي مقارنة مع حجمه المحين والمسجل سنة 2022 الا أن مستوى هذه النفقات يبقى دون المأمول[7] لأن الاستثمار العمومي في هذه الفترة بالذات مطالب أن يقوم بدور القاطرة لتحريك الاستثمار الخاص وتحقيق الانتعاش الاقتصادي الضروري الذي يمكن من تجاوز نسبة 1.8% المتوقعة سنة 2023. هذه النسبة تبقى ضعيفة علاوة على أنها صعبة التحقيق ولا تمكن من خلق دينامية مستديمة لإرساء ظروف تحسن مستمر للميزانية العمومية.

[7] نسبة الاستثمار العمومي في تراجع مستمر منذ سنوات ومن المتوقع أن يبلغ 9% فقط من حجم ميزانية 2023 مقابل نسبة تجاوزت 20% سنة 2010.

انطلاقا من هذه الملاحظات الرئيسية سنحاول التركيز بأكثر اطناب فيما يلي على محدودية مردود اجراءات جبائية مبعثرة ومشتتة ومركزة على تعبئة موارد جبائية غير مباشرة بالإضافة الى التعرض الى خطورة التمادي في اللجوء الى مزيد التداين الخارجي.

ب.2. في سلبيات تشتت الاجراءات الجبائية وغياب البعد الاجتماعي والتنموي

الإجراءات المعتمدة في قانون المالية 2023 تتميز بالتشتت واستهدافها لكل الأنشطة والأطراف الاقتصادية التي تعاني من مخلفات كورونا ومن ارتفاع التضخم وتراجع مداخيلها ونصيبها من الثروة ومن رداءة الخدمات الاجتماعية وسلعنتها المتنامية (أغلب المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصغرى والمتوسطة وأغلب المستهلكين وخاصة الشرائح الفقيرة وأصحاب المداخيل القارة والشرائح السفلى العريضة التي تمثل ما تبقى من طبقة وسطى).

هذا التشتت والاستهداف الشامل والعشوائي لكل الأطراف سيكون له تأثير سلبي متعدد الجوانب بدون تحقيق المردود المالي المؤمل والضروري وذلك لعدة أسباب:

- من الناحية السياسية هذا التشتت سينتج عنه تعميم الغضب وتغذية التوتر الاجتماعي وخلق مناخ أعمال غير ملائم سيزيد من شلل الدورة الاقتصادية ومن الضبابية السائدة في المجال التنموي.
- من الناحية الإدارية هذا التشتت لا يأخذ بعين الاعتبار وضع الإدارة الجبائية التي تعاني من قلة الإمكانيات البشرية واللوجستية التي تجعلها غير قادرة على متابعة وتنفيذ كل هذه الإجراءات وخاصة تلك التي تخص الأداءات الجمركية وعلى القيمة المضافة وما يهم التسبقات والعقوبات الخ...ومثل هذا الوضع لا يمكن من ضمان المردود المالي لهذه الإجراءات.
- من الناحية الاقتصادية: كل الاجراءات ستقود الى تغذية التضخم المالي المرشح بطبعه الى الارتفاع نتيجة التراجع المرتقب لدعم الاستهلاك ولدعم عديد المؤسسات العمومية التي ستشهد ارتفاعا لأسعار خدماتها (المحروقات، الماء) بالإضافة الى عدم استقرار الأسعار العالمية لعديد المنتوجات الغذائية بالأساس. وبالتالي الارتفاع المرتقب للتضخم المالي سيؤدي حتما الى تدهور المقدرة الشرائية للمستهلك من جهة وتدهور القدرة التنافسية للمؤسسات من جهة أخرى مما سيزيد من تدهور التوازنات الكلية في ظل نسق نمو ضعيف مرتقب (نمو متوقع بـ 1.8% فقط من الناتج المحلي سنة 2023) ومن تنامي الحاجة الى مزيد القروض العمومية وارتفاع المديونية العمومية التي تعيش مأزقا حادا.

بالنظر لهذه السلبيات كان من الحكمة والمنطق تفادي تشتت الإجراءات الجبائية وتوخي تمشي يعتمد أكثر استهداف وتركيز على اللوبيات في القطاع المنظم والكناطرية في القطاع غير المنظم. ومثل هذا التركيز سيكون له إيجابيات عديدة ومتنوعة:

- أولا من الناحية السياسية: مثل هذا التركيز سيجعل من مقاومة الفساد لا مجرد شعارات شعبوية بل إجراءات عملية واضحة وملموسة. الشيء الذي سيجعل الدولة قادرة على استرجاع ثقة المواطن الذي سيساند بصفة تلقائية وبحماس في تكريس مثل هذه الإجراءات.
- ثانيا من الناحية الإدارية هذا الاستهداف يتماشى مع واقع الإمكانيات البشرية واللوجستية المحدودة لدى المصالح الجمركية والجبائية مما يضمن النجاعة في تطبيق الإجراءات ومردودها المالي المؤمل. خاصة أن الاستهداف سيشمل عدد ضعيف نسبيا من الأطراف المحدودة عدديّا والمحتكرة لنسبة هامة للثروة. ذلك أن القطاع غير المنظم أصبح يمثل على الأقل 30% من الناتج المحلي الخام بدون أي مساهمة جبائية واجتماعية تذكر. علما أن الثروة التي تكونت في هذا القطاع هي محتكرة ومتمركزة لدى عدد ضئيل من الكناطرية الكبار (الحيتان الكبرى) المهيمنة على أهم الأنشطة وأكثر وأكبر عمليات التوريد العشوائي ومحلات التخزين المنتشرة على كامل التراب التونسي ومسالك التوزيع ووسائل النقل المسخرة

لذلك... لمواجهة هذا العدد المحدود للكناطرية يمكن لمصالح الإدارات المعنية (المصالح الجبائيةّ، الجمارك، السجل العقاري، المصالح البلدية، المصالح الأمنية خاصة الحدودية، المصالح البنكية...) لما يتوفر لديها من معلومات ومن خبرة أن تحدد حجم رقم معاملات كبار الكناطرية وحجم ثرواتهم وممتلكاتهم وسيولتهم الداخلية والمهربة وبالتالي من تحديد المبالغ المطلوبة من هذه الأطراف لفائدة المجموعة الوطنية.

- من الناحية المالية مثل هذا التركيز على الكناطريّة سيشمل أطرافا تحتكر نسبة هامة من الثروة الوطنية كما أن مافيات ولوبيات القطاع المنظم أكثرها منتصبة في مواقع ريعية ومستفيدة من نسبة مرتفعة من القروض البنكية ومن الدعم والامتيازات الجبائية والمالية المقدمة باسم تشجيع الاستثمار الخاص. والحال أن الاقتصاد في العشرية الفارطة سجل تراجع نسبة الادخار والاستثمار والنمو إلى جانب تراجع تنافسية الاقتصاد. وفي المقابل كل الدراسات تفيد بتنامي تهريب الأموال الى الخارج

- من الناحية الاقتصادية مثل هذا الاستهداف له فوائد عديدة:

- سيمكن من توسيع القاعدة الجبائية والرفع من الموارد العمومية بدون اثقال كاهل الأطراف التي تتحمل دائما العبء الجبائي دون سواها كالمستهلكين والأجراء (الخصم من الموارد) والمؤسسات الكبرى والمتوسطة الخاضعة للنظام الجبائي

الحقيقي من جهة وبدون تغذية التضخم المالي ومزيد تدهور القدرة الشرائية والتنافسية من جهة أخرى.

- ستضمن المردودية المالية للإجراءات بحكم التركيز على أطراف تتمتع بنسبة هامة من الثروة والأملاك أغلبها مكتسبة خارج الأطر القانونية التي تخص الجباية والتجارة والتشغيل والتوريد والتصدير الخ...
- سيمكن الدولة من موارد جبائية هامة تسمح لها بالحد من تدهور التوازنات الكلية المالية خاصة الداخلية ومن الرفع من حجم الاستثمار العمومي المطالب على المدى القصير بالقيام بدور القاطرة لتحريك الاستثمار الخاص وانتعاش الدورة الاقتصادية
- سيمكن من ادماج القطاع الموازي في الاقتصاد المنظم بعد المحاسبة والمصالحة والمساهمة في انقاذ الاقتصاد الوطني. مثل هذا الادماج سيحد من التوريد العشوائي ومن استنزاف احتياطي العملة الصعبة ويقلل الحاجة الى الاقتراض الخارجي.

- من الناحية الاجتماعية لا يمكن الحديث عن عدالة جبائية بدون اخضاع كل الفاعلين الاقتصاديين الى القيام بالواجب الجبائي ولو بصفة منقوصة في مرحلة أولى. ذلك أن القطاع الموازي بجانب أنه يتهرب بالكامل من القيام بالواجب الجبائي رغم احتكاره

لنسبة متصاعدة للثروة الوطنية فانه يستفيد من مجهود من يقوم بواجبه الجبائي عبر استغلاله واستعماله لكل المرافق العمومية (موانئ، طرقات، مدارس وكليات، مستشفيات...) ويتسبب في عديد الأضرار (افلاس مؤسسات في القطاع المنظم نتيجة المنافسة غير المتكافئة) والأمراض (نتيجة بيع منتوجات لا تخضع للمقاييس الصحية والبيئية) ويساهم بصفة متنامية في تدهور التوازنات الكلية نتيجة التوريد العشوائي المتسبب في ارتفاع غير مسبوق لعجز الميزان التجاري واللجوء المتصاعد للتداين الخارجي والتدهور المستمر لقيمة الدينار التونسي.

ووجود فئة هامة مارقة لا تقوم بواجبها الجبائي وتعمل وتكدس ثروات طائلة خارج الأطر القانونية من شأنه أن يحد من مشروعية الجباية ومن مصداقية الدولة ومن الاقبال على القيام بالواجب الجبائي بكل طواعية وأن يساهم في ارتفاع ظاهرة تهريب الأموال والتهرب الجبائي. لذلك بالإضافة الى الجدوى السياسية والمردود المالي لتمشي يعتمد التركيز على المافيات واللوبيات والكناطرية التي تحتكر نسبة متصاعدة من الثروة فان مقاومة القطاع غير المنظم والتقليص من الامتيازات المالية والجبائية والحد من المواقع الريعية والمقاومة الجدية لتهريب الأموال والتهرب الجبائي، تمثل مدخلا أساسيا لإنجاز اصلاح جبائي حقيقي يرد الاعتبار للواجب الجبائي ويجعل منه مساهمة طوعية لإنجاز تنمية شاملة

في البلاد وليس مجرد عبء غير موزع توزيع عادل وبالتالي يصبح محل تهرب بجميع الوسائل.

ب.3. التداين الخارجي يمثل احدى الركائز الأساسية لتجذير وتثبيت الهيمنة الخارجية وتهميش الدولة الوطنية ومواصلة ابتزازها

احدى أهم مخلفات الحقبة الاستعمارية تتمثل في الضعف الفادح للادخار الوطني نتيجة النهب المستمر مدى عقود للثروات الوطنية التي تم تحويلها الى الخارج في إطار تقسيم دولي استعماري للعمل قائم على استغلال وتصدير المنتجات المنجمية والفلاحية للمستعمرات مقابل توريد المنتجات الصناعية من البلدان الاستعمارية. هذا التقسيم الذي أدى من جهة الى تكييف وهيكلة النسيج الاقتصادي عبر إقامة أنشطة منتجة موجهة للتصدير طبقا لحاجيات التراكم الرأسمالي في البلدان المصنعة التي تمثل الأقطاب الاستعمارية ومن جهة أخرى الى تغيير نمط الاستهلاك (اللباس، التغذية والتجهيزات المنزلية والنقل بالأساس) عبر تكثيف توريد المنتجات الصناعية التي ساهمت بدورها في تفكيك وتراجع القطاعات التقليدية المنتجة خاصة في ميدان الصناعات التقليدية والإنتاج الفلاحي. وفي غياب المحاسبة وتعويض الخسائر الناجمة عن هذا النهب الاستعماري للثروات التجأت البلدان

النامية المتحصلة حديثا على استقلالها الى التداين الخارجي لتمويل مخططاتها التنموية. وبهذه الطريقة أصبحت البلدان الاستعمارية المتسببة في النهب للثروات وفي التخلف وضعف الادخار الوطني "شركاء في التنمية وأصحاب فضل على البلدان الطامحة في تحقيق التنمية الوطنية" والأدهى من ذلك أنه في غالب الأحيان كانت الديون تنعت وتعتبر اعانات لتحقيق التنمية المستقلة.

عند هذه الانطلاقة المغشوشة كان اللجوء الى التداين الخارجي يعتبر إضافة محمودة لادخار وطني ضعيف وعملية ظرفية ووقتية سوف لن تدوم طويلا نظرا أن هذا التداين سيمكن من خلق الثروة وتسديد الديون وتحقيق الفائض الذي سيجعل من المدين دائنا في فترة لاحقة.

الا أنه بالرجوع الى تجارب أغلب البلدان النامية عموما والى التجربة التونسية بالخصوص يتضح أن اللجوء الى التداين الخارجي لم تكن عملية وقتية ولم تشهد منحى تراجعي في الزمن بل سجلت منحى تصاعدي كان يقود في كل آخر حقبة من المسار التنموي الى اللجوء الى المؤسسات المالية العالمية التي تستغل كل فرصة لفرض شروطها واملاءاتها وسياساتها التقشفية التي لا هدف لها سوى ضمان تسديد الديون الخارجية واحكام الهيمنة على

البلدان النامية عبر استمرار اندماجها في السوق العالمية طبقا لحاجيات ومتطلبات التراكم الرأسمالي العالمي والقوى المهيمنة على العلاقات الدولية، ولهدف تحقيق استمرار تحويل الفائض الاقتصادي عبر الاندماج العالمي للبلدان النامية. بالرجوع الى التجربة التونسية واعتمادا على (الجدول 8) يتبين أنه اثناء سنوات 60 وأمام أهمية متطلبات التنمية قفز حجم الدين الخارجي من 78.7 مليون (دت) سنة 1961 الى 296.7 مليون (دت) سنة 1969 أي بارتفاع 3.8 مرة نتج عنه ارتفاع لنسبة المديونية الخارجية بحوالي 20 نقطة.

الجدول 8: تطور الاستثمار والديون الخارجية وخدمة الدين الخارجي

	1961	1964	1969	1971	1981	1986	1991	2001	2011	2019	2021
نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي (%)	21.9	31.3	27.3	21.4	29.5	23	23.1	25.3	21.9	19.5	15.1
حجم الديون الخارجية مليون دينار	78.7	113.1	296.7	361.4	1593	4150	6400	15033	25348	75633	79066
نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي (%)	19.5	21.8	38.2	36.2	33.8	52.7	48.8	47.4	39.3	65.3	65.9
حجم خدمة الدين (مليون دينار)	1.2	10.5	37.9	37.5	267.2	674.8	1193.5	2086.6	3269	9252	7903
نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات (%)	1.7	12.6	25.7	18	15.8	32.1	25.4	15.4	10.5	16.6	15.1

المصدر: بنك معلومات المعهد التونسي للمنافسة والدراسات الكمية (ITCEQ)

هذا الوضع قاد الى توتر الأوضاع الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية خاصة في القطاع الفلاحي والتجاري اللذان شملتهما تجربة التعاضد كما قاد الى التخلي عن التمشي الإصلاحي والإرادي الذي ميز المسار التنموي في هذه الحقبة الأولى (1961-1969).

اما الحقبة الثانية من هذا المسار (1971-1986) فيمكن تقسيمها الى فترتين مختلفتين من الناحية المالية:

- الفترة الأولى تميزت بارتفاع هام نسبي للريع النفطي أدى الى تراجع نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي التي مرت من 38.2% سنة 1969 إلى 33% سنة 1981،
- الفترة الثانية خلافا للأولى تميزت بتراجع الريع النفطي نتيجة تقهقر أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى الى ارتفاع هام لنسبة الدين الخارجي الذي بلغ 52.7% في سنة 1986 بالإضافة الى تفاقم اختلالات كل التوازنات المالية.

هذه الازمة الثانية التي ميزت أواسط الثمانيات بعد الأزمة الأولى لأواخر الستينات قادت كسابقاتها الى تنامي الحركات الاحتجاجية خاصة النقابية والى تغيير التركيبة السياسية والزج بالاقتصاد في مرحلة انتقال ليبرالي قائمة على اعتماد برنامج اصلاح هيكلي شامل لكل الجوانب الاقتصادية انطلاقا من املاءات وشروط صندوق النقد الدولي. هذه الفترة الثانية تميزت بالتناقض

المفضوح بين تمشي تحرري مستمر اقتصاديا ولو بنسق بطيء نسبيا حسب الصندوق وتمشي سياسي ممركز تسلطي وقامع لكل الحريات. هذا التناقض رغم تحسن التوازنات المالية الداخلية والخارجية (نسبة التداين الخارجي تحسنت بحوالي 13 نقطة وبلغت 39.3% سنة 2011 مقابل 52.7% سنة 1986) الا انه فتح الأبواب على مصراعيها لانتشار الزبونيّة والفساد وارتفاع الفوارق الاجتماعية والجهوية وقاد الى انتفاضات شعبية عارمة وشاملة لكل الجهات ولكل الفئات الاجتماعية. وانتهى بانهيار النظام السياسي القائم في 14 جانفي 2011.

اما الفترة الأخيرة في المسار التنموي التونسي منذ 2011 الى الآن فقد تميزت بتناقض آخر يتمثل في اعتماد سياسات توزيع الغنائم في ظل تراجع مردود منوال التنمية منذ أوائل القرن وتراجع حاد لنسق النمو الذي لم يتجاوز في المعدل سنويا 0.7% اثناء الفترة 2011-2020. هذا التناقض نتج عنه لجوء متصاعد الى التداين الخارجي الذي ارتفع حجمه بأكثر من 3 مرات ليبلغ 79066 مليون دينار سنة 2021 مقابل 25348 م د سنة 2011 الشيء الذي أدى الى ارتفاع نسبة التداين الخارجي من الناتج المحلي ليبلغ 65.9% سنة 2021 مقابل 39.3% سنة 2011 أي بارتفاع 26.6

نقطة كاملة لأول مرة اثناء عشرية "تنمويّة" منذ بداية المسار التنموي.

ومن المعلوم ان الدولة قد مثلت دائما الطرف الأساسي في اللجوء الى التداين الخارجي بنسبة تفوق 80% من الدين الخارجي أثناء الفترة الأخيرة. كما أن نسبة الديون الخارجية في مجمل الديون العمومية كانت في أكثر الأوقات تفوق 50% اثناء كامل الفترة 1961-2021 مع اختلاف في النسق من حقبة الى أخرى. ففي الحقبة الأولى 1961-1987 التي تميزت بمسار تنموي موجه بالأساس من طرف الدولة قد ارتفع حجم التداين الخارجي ب 8.5 مرات مقابل 6 مرات اثناء مرحلة الانتقال الليبيرالي (1987-2010) و9.9 مرات اثناء "مرحلة الانتقال الديمقراطي" (2010-2021).

والجدير بالملاحظة ان الدور التعديلي للدولة قد تميز أثناء كامل المسيرة التنموية التونسية (1961-2021) باستعمال موارد عمومية هشة بالأساس. حيث ان نسبة كبيرة من هذه الموارد كانت متكونة من أداءات عل التوريد[8] ومن موارد ريعية منجميّة (فسفاط ونفط) غير متجددة ومن موارد تداين خارجي مشروطة غير مضمونة وغير مستقرة التكاليف (جدول 9).

[8] هشاشة الاداءات على الواردت ناتجة العجز الهيكلي للميزان التجاري المتسبب الأساسي في الجوء المتصاعد للتداين الخارجي.

جدول 9: تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالواردات وقيمة الموارد النفطية الجبائية وغير الجبائية والديون العمومية ونسبتهم من الموارد الذاتية وجملة الموارد العمومية

2021	2019	2010	88-1987	73-1972	69-1961	
1343	1284.4	563.9	655.2	52.5	19.5	الضرائب على الواردات (1) م.د
2159	1976.5	1227.9	462.5	38	6.8	الموارد النفطية الجبائية وغير الجبائية (2) م.د
30816	28901	12698.7	1700	175.2	91.5	الموارد الجبائية (3)
34449	32366.8	14823.3	2302.5	212	115.7	الموارد الذاتية العمومية (جبائية وغير جبائية) (4) م.د
20270	9692.5	1859.1	424.8	37.6	28.7	الديون العمومية (5) م.د
8120	2639.5	634.6	221.8	13.9	4.8	-الداخلية (م.د)
12150	7053	1224.5	203	23.7	23.9	-الخارجية (م.د) *5
4.3%	4.4%	4.4%	38.5%	30%	%21.3	(1)/(3)
3.9%	3.9%	3.8%	28.4%	24.7%	16.8%	(1)/(4)
6.2%	6.1%	8.3%	21%	17.9%	5.8%	(2)/(4)
%10.1	10%	12%	48.5%	42.7%	22.7%	(2)+(1)/(4)

54719	42059.3	16682.4 م.د	2727.4 م.د	249.6 م.د	144.4 م.د	م.د (6) : (5)+(4)
%2.4	%3	%3.4	%24	%21	%13.5	1/6
3.9%	4.7%	7.3%	17%	15.2%	4.7%	(2)/(6)
%37	%23	%11	%15.6	%15	%19.8	5/6
22.2%	16.7%	7.3%	7.4%	7.4%	16.5%	(5)/(6)
43.4%	30.8%	21.9%	56.5%	51.3%	37.7%	(2)+(1)+(5)/(6)
28.6%	24.5%	18%	48.4%	45.7%	34.7%	(1)+(2)+5*/6

المصدر : مختلف تقارير البنك المركزي التونسي (BCT)

وقد ارتفعت نسبة هذه الموارد الهشة من 37.7% الى 56.3% اثناء المرحلة التنموية الأولى (1961-1986) الموجهة والمعدلة من طرف الدولة. اثناء هذه المرحلة نسبة الأداءات الجمركية القائمة على الواردات من مجموع الموارد الذاتية ارتفعت من 16.8% سنة 1961 الى 28.4% سنة 1987 ومن الموارد الجبائيّة ارتفعت هذه النسبة على التوالي من 21.3% الى 38.5%. من جهتها نسبة الموارد الريعية من مجموع الموارد الذاتية قفزت من 5.8% سنة 1961 الى 21% سنة 1986. اما اثناء المرحلة التنموية الثانية فقد سجلت نسبة الموارد الهشة تراجعا هاما من 56.5% سنة 1986 الى 21.9% سنة 2010 نتيجة أولا لتراجع حاد لنسبة الأداءات على الواردات في إطار احداث منطقة تبادل حر بين تونس والاتحاد الأوروبي منذ 1995 وثانيا لتراجع الموارد الريعية النفطية وتحول تونس الى بلد يشكو عجز طاقي منذ سنة 2000. وبالتوازي، نلاحظ استقرار اثناء هذه المرحلة لنسبة التداين الخارجي. حول معدل 7%.

أما المرحلة الأخيرة التي تميزت بسياسات مدمرة قائمة على توزيع الغنائم بدون تطور انتاج الثروة فقد استمرت نسبة الأداءات على الواردات. ونسب الموارد الريعية في التراجع مقابل تسجيل قفزة هامة لنسبة التداين الخارجي من مجموع الموارد العمومية. حيث ارتفعت هذه النسبة من 7.3% سنة 2010 الى 22.2% سنة

2021 مما جعل نسبة مجموع الموارد العمومية الهشة (القائمة على الواردات والموارد الريعية والتداين الخارجي) ترتفع الى مستوى 43.4% سنة 2021 مقابل 21.9% سنة 2010، و56.5% في أواسط الثمانيات و51.3% في أوائل السبعينات و37.7% في بداية الستينات. علما أن اللجوء المتصاعد للتداين الخارجي لم يواكبه ارتفاع لنسبة الاستثمار الخاص والعمومي بل المسجل اثناء الفترة الأخيرة هو تراجع نسق النمو الذي بلغ في المعدل 0.7% سنويا اثناء الفترة 2011-2020 مع ارتفاع حجم خدمة الدين الخارجي الذي مر من 2785.27 م د كمعدل سنوي اثناء العشرية 2000-2010 الى 5328.6 م د اثناء العشرية 2011-2020 بالإضافة الى ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي من قيمة صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت من 11.9% سنة 2011 الى 18.4% سنة 2020. وبالتالي أصبح اللجوء الى التداين الخارجي يعتمد بالأساس لتسديد الديون المخلدة. وحسب هيئة الحقيقة والكرامة 80% من التداين الخارجي المسجل اثناء الفترة 2011-2016 وقع استعماله لتسديد الديون المتراكمة من طرف نظام بن علي والتي لم يقع استعمالها بالكامل (نسبة هامة تعتبر odieuse) لفائدة المصلحة العامة. وعلى هذا الأساس توجهت هيئة الحقيقة والكرامة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بطلب تعويضات عن انتهاك حقوق الانسان.

وحسب دراسة نشرت من طرف Capital Economics قد بلغت نسبة التداين الخارجي التونسي 97% من الناتج المحلي اثناء الثلاثي الثاني من سنة 2021. 50% من هذا التداين لحساب الدولة مقابل 26% لفائدة المؤسسات و14% لفائدة البنوك. كما ان جدول تسديد الديون الخارجية يفيد بان الديون الخارجية قصيرة المدى قد بلغ حجمها 10.7 مليار دولار اي حوالي 26% من الناتج المحلي مما خلق وضعا خطيرا نظرا ان مجموع قيمة العجز التجاري والديون الخارجية قصيرة المدى قد خلقت حاجة اكيدة لتمويل خارجي يمثل قرابة 165% من احتياطي العملة المتوفر سنة 2022. وهذه النسبة تعتبر من اعلى النسب مقارنة بالوضع السائد بالبلدان النامية وتتزامن مع تراجع مستمر لنسبة الاستثمارات المباشرة الخارجية من الناتج المحلي.

هذا التذكير بتطور ووزن الديون الخارجية في المسار التنموي التونسي يؤكد ان اللجوء المتصاعد لهذا التداين مثل بالأساس آلية يقع من خلالها فرض الشروط والاملاءات والاختيارات التي تتوافق مع مصالح الرأسمال العالمي كما تسبب في تنامي هشاشة النسيج الاقتصادي وفي التعثر المستمر للمسار التنموي.

كما أنه يجب التأكيد على أنه في كل مرّة يسجل التداين الخارجي ارتفاعا ملحوظا إلا ويشهد الاقتصاد التونسي تحولا نوعيا في مساره التنموي.

وقع ذلك في أواخر الستينات، حين وقع التخلي عن التجربة التنموية الأولى القائمة على تمشي ارادي إصلاحي واللجوء إلى أكثر اندماج عالمي في إطار استقطاب الأنشطة المستعملة ليد عاملة ضعيفة الكفاءة والعاملة بأجر زهيد (قانون أفريل 1972) ودعم القطاع الخاص (ارتفاع حجم الامتيازات الجبائية) وبداية تراجع دور الدولة (محاولة التراجع عن دعم المواد الغذائية سنة 1984 بتوصيات من صندوق النقد الدولي أدت إلى احتجاجات شعبية عارمة بكامل التراب التونسي) إلخ... وقد سبق هذا التخلي ارتفاع حجم التداين الخارجي (من 78.7 م د سنة 1961 إلى 144.7 م د سنة 1965 و296.7 م د سنة 1969) ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام (على التوالي من 19.5% الى 24.1% و38.7% لسنه 1969) بالإضافة الى ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي من قيمة صادرات السلع والخدمات التي مرت على التوالي من 1.7% الى 18% و25.7% سنة 1969 بعد أن بلغت 27.2% سنه 1968.

وارتفاع كل مؤشرات التداين الخارجي بجانب تدهور التوازنات الكلية دفع بالسلط التونسية الى الانخراط في التقسيم الدولي للعمل طبقا لتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المنادين دائما بتكثيف الاندماج العالمي وبتحرير المبادلات التجارية طبقا للامتيازات التفاضلية القارة لكل البلدان النامية (PED).

وقد تكررت هذه الوضعية في أوائل ثمانينات القرن الماضي ودفعت كذلك السلط التونسية الى اعتماد برنامج اصلاح هيكلي سنه 1986 طبقا لشروط واملاءات صندوق النقد الدولي القائمة على اختيارات نيو ليبرالية اسست بصفة مبرمجة وشاملة لمرحلة الانتقال الليبرالي التي نعيشها الى حد الان. ذلك ان هذه المرحلة كسابقتها بدأت بارتفاع حجم الدين الخارجي (4150 م د سنه 1986 مقابل 3150 م د سنه 1984 و1239.2 م د سنه 1980) ونسبته من الناتج الداخلي التي ارتفعت من 31% سنة 1980 الى 44.9% سنه 1984 لتبلغ 52.7% سنه 1986 وبالتوازي سجلت نسبة خدمة الدين الخارجي من قيمة الصادرات ارتفاعا على التوالي من 13.5% الى 23.4% و32.1% سنه 1986.

وأخيرا منذ 2010أصبح الاقتصاد التونسي يعيش على وقع العلاقات مع صندوق النقد الدولي وتعدد الاتفاقيات مع هذا

الصندوق في عديد المناسبات: 2013، 2016، 2020 عندما لجأت تونس الى قرض من الصندوق لمواجهة جائحة كورونا والآن أواخر 2022 الى حد هذا اليوم والسلط التونسية تجري وراء اتفاق جديد يضمن انجاز ميزانية 2023 في ظل مماطلة وابتزاز الصندوق وبدعم مما لف لفه.

وكالعادة اتسم الوضع في السنوات الاخيرة بارتفاع حجم التداين الخارجي في ظل سياسة تقاسم الغنائم غير المتوفرة داخليا، (معدل نسبة نمو الثروة لم يتجاوز0.7% سنويا في الفترة 2011-2020) الشيء الذي أدى الى ارتفاع حجم التداين الخارجي الذي بلغ 79077 م د سنة 2020 (مع بلوغ نسبة 71.6% من الناتج المحلي ونسبة 18.4% من قيمة الصادرات) مقابل حجم 42 000 م د سنة 2015 (مع بلوغ نسبة 49.6% من الناتج المحلي ونسبة 9.6% من قيمة الصادرات في نفس السنة) وحجم بـ 23582 م د سنة 2010 (مع نسبة 37.4% من الناتج و10.5% من قيمة الصادرات في نفس السنة).

وهنا تجدر الإشارة أن المرحلة الأخيرة تتشابه مع المراحل السابقة فيما يخص تطور مؤشرات الدين الخارجي إلا أنها تتميز عن سابقاتها فيما يخص امكانية الاستمرار في التحصيل على المزيد من القروض الخارجية بدون الخضوع لشروط واملاءات

مجحفة ومذلة وذلك لعديد الاسباب التي أشرنا إليها سابقا ومن أهمها:

- النسبة المرتفعة للتداين الخارجي التي تجعل التحصل على قروض جديدة بتكاليف معقولة وبشروط ميسرة من الصعب جدا وقد أكد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره حول المخاطر العالمية لسنه 2023 ان ارتفاع اسعار الفائدة وقوة الدولار الامريكي امام العديد من العملات والنفور المتزايد عبر الاسواق المالية من المخاطرة، يجعل المخاطر مرتفعة لسنوات خاصة بالنسبة لبلدان مثل الارجنتين ومصر وغانا وكينيا وتونس وباكستان وتركيا التي تظهر مخاطر التخلف عن السداد.
- المنحى التصاعدي لخدمة الدين ونسبته من الانتاج ومن قيمة الصادرات في ظل الركود التضخمي وغياب سياسات انتعاش اقتصادي جدية والضبابية القاتمة لمستقبل التنمية في تونس.
- نسبة عالية من التداين اصبحت موجهة للاستهلاك الداخلي ولتسديد الديون السابقة عوض ان يوجه التداين الخارجي الى الرفع من الاستثمار ومن نمو الثروة.
- التداين الخارجي أصبح يتسبب في تآكل مخزون العملة الصعبة وينذر بعجز الدولة على تسديد الدين الخارجي في ظل غياب سياسات جريئة على مقاومة العجز التجاري الذي بلغ

مستويات غير مسبوقة وغياب القدرة على تنشيط الصادرات وتحقيق نمو انتاج قادر على تحسين تنافسية الصادرات.

- استمرار تدهور الترقيم السيادي في ظل تنامي حاجيات تونس الى قروض خارجية. وحسب تقرير وكاله "فيتش رايتنغ" بعد ان كانت تونس محتاجة لسداد ديون خارجية بقيمة 1.4 مليار دولار مع موفى سنة 2022 فإن احتياجاتها سترتفع الى اكثر من 2 مليار دولار سنة 2023 أي قرابة 28% من احتياطي العملة الصعبة.
- الاقتراض الخارجي أصبح يرتبط بشروط مجحفة، وحتى البلدان "الشقيقة" مثل بلدان الخليج اعلنت عن التخلي عن سياسة الاقتراض بدون شروط التي من المنتظر أن تضاف إلى شروط صندوق النقد الدولي.

لكل هذه الاسباب وحتى يتمكن الاقتصاد التونسي أن يعمل لحسابه الخاص وللمصلحة الوطنية ولس لحساب الغير وللمصالح الأجنبية أصبح من الضروري أكثر من اي وقت الاعتماد على النفس وضبط اجراءات استثنائية عاجلة للحد من التداين الخارجي والحفاظ على السيادة الوطنية وتدعيم المسار التنموي في البلاد

ج- في خطورة السياسات التقشفية وفي ضرورة اعتماد سياسات انتعاش اقتصادي تحتم اتخاذ اجراءات استثنائية:

ج.1. حول خطورة السياسات التقشفية

في دراسة ضافية انجزتها المنظمة العالمية OXFAM[9] حول السياسات التقشفية المعتمدة في البلدان الأوروبية بعد ازمة 2008 التي كادت ان تعصف بالنظام الرسمالي العالمي، وقع الإشارة الى ان هذه السياسات هي شبيهة ببرامج الإصلاح الهيكلي التي وقع فرضها على بلدان أمريكا اللاتينية واسيا الشرقية الجنوبية وافريقيا في السنوات 80 و90 من القرن الماضي كما وقع التأكيد على ان كل هذه السياسات أدت الى نتائج سلبية في اغلب الحالات وبان تطبيق نفس السياسات في البلدان الاوروبية قادت الى نفس النتائج حيث انها:

- تسببت في تكاليف اجتماعية باهظة،
- أدت الى ارتفاع هام للدين العمومي،
- قادت الى تنامي سريع للفوارق الاجتماعية،

[9] Le piège de l'austérité, l'Europe s'enlise dans les inégalités. Document d'information d'OXFAM septembre 2013. WWW. OXFAM.org

- قلصت من نسق النمو وزادت من حجم البطالة والفقر.

كما ان ثلاثة سنوات من اعتماد السياسات التقشفية في أوروبا "تشير على ضوء تجارب بريطانيا واسبانيا والبرتغال واليونان بان هذه السياسات عندما تكون قاسية تقود الى تسجيل أعلى مستوى للديون العمومية"[10]

- عطلت الآليات التي كانت تساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية وذلك عبر تراجع أهمية النفقات العمومية الموجهة للخدمات الاجتماعية،
- تسببت بالخصوص في مزيد تدهور أوضاع الشرائح الأكثر هشاشة وفقر،

مثل هذه النتائج أدت الى اعتبار ان السياسات التقشفية هي "بمثابة الدواء الهادف لمعالجة المرض والذي ينتهي بقتل المريض"[11].

وفي تقديمه لدراسة OXFAM المشار اليها حذر J. Stiglitz الاقتصادي الأول سابقا في البنك العالمي والمتحصل على شهادة نوبل سنة 2011 من ان " موجة السياسات التقشفية التي انتشرت في أوروبا بعد ازمة 2008 ستعصف بالنموذج الاجتماعي الذي يميز

[10] نفس المصدر OXFAM (2013)

[11] OXFAM 2013

ويعتبر معجزة اوروبا. ذلك لان السياسات التقشفية التي وقع تطبيقها لم ينتج عنها الا شلل النمو في أوروبا مع تحسن طفيف في مجال المالية العمومية دون المؤمل مقابل تسجيل تنامي الفوارق الاجتماعية الذي سيتسبب في مزيد الفواجع للعاطلين عن العمل وللفقراء الذين سيرتفع عددهم اثناء السنوات المقبلة". كما أشار Stiglitz في تصريحات أخرى بأن "الحكومات تركز كثيرا على المدى القصير الذي كان سببا في اندلاع الازمات المالية كما انها تهمل قضايا مركزية كتلك التي تخص تنامي الفوارق الاجتماعية[12] وتعتقد ان السوق بفضل اليد الخفية قادر على تحقيق التوازن الآلي بين العرض والطلب وتحقيق التوظيف الكامل وبأقصى جدوى لكل الموارد بجميع أنواعها. والحال ان الواقع يدل بصفة واضحة وجلية وجود موارد عديدة غير مستعملة ومهدورة (بطالة مرتفعة والحال ان الناس راغبة وباحثة عن الشغل، ارتفاع المساكن الشاغرة والحال ان هناك ملايين الأمريكيين بدون مأوى...). كما يدل على ان اليد الخفية التي تحقق آليا التوازن بين العرض

[12] في الولايات المتحدة التي تعتبر مثال للنموذج الليبيرالي هناك 1% من السكان يستحوذون على 22% من المداخيل. وبين 2009 و2011 عند الانتعاش الاقتصادي الأمريكي بعد ازمة2007 -2008، 90% من النمو وقع لفائدة 1% من السكان. والبقية 99% سجلوا استقرار او تدهور لمداخيلهم. كما ان متوسط دخل العمال الأمريكيين في أضعف مستوى منذ أربعين سنة. والمسالة أصبحت لا تقتصر على تنامي الفوارق فحسب بل كذلك تعني تنامي الفوارق في الحظوظ. حيث ان نجاح الشباب أصبح غير مرتبط بقدراتهم الشخصية بل بقدرات ابائهم على تحمل تكاليف دراستهم. هذا الوضع يدل على عدم الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتوفرة حسب Stigliz.

والطلب هي خفية لأنها غير موجودة إلا في النظرية النيوليبرالية الدغمائيّة"[13]

ومن هذا المنطلق كان Stiglitz يحث دائما على عدم التركيز على المدى القصير وعدم الركون الى الاعتقاد الساذج والمعاكس للواقع المعاش بان السوق قادر على تحقيق التوازنات بصفة آلية بفضل يد خفية غير موجودة كما يؤكد على ضرورة تجنب السياسات التقشفية والبحث دائما على اعتماد سياسات انتعاش اقتصادي. ومثل هذه التوصيات هامة جدا لأنها صادرة عن أكاديمي مدرس وباحث ومتحصل على شهادة نوبل في مجال العلوم الاقتصادية وعن مسؤول سابق في البنك العالمي يعرف البيوت المظلمة من داخلها وعن مختص في مجال التنمية وناشر لعديد الكتب والمساهمات الفكرية كلها محل متابعة واهتمام من طرف المختصين في الشأن التنموي.

والجدير بالإشارة انه امام النتائج السلبية المسجلة في كل البلدان الأوروبية بدرجات متفاوتة أصبح حتى المنادون والمدافعون عن السياسات التقشفية يعترفون بان هذه

[13] Opinions (https//www.la tribune.fr/opinions.html) 21 oct. 2013

السياسات لم تسجل النتائج التي كانت مرتقبة بالإضافة انها اثرت سلبا على النمو وساهمت في تنامي الفوارق الاجتماعية.

وانطلاقا من النتائج السلبية للسياسات التقشفية طلبت OXFAM الحكومات الأوروبية باعتماد سياسات انتعاش اقتصادي مدمجة من شانها تسجيل نتائج أفضل وأنجع للمواطن وللبلدان وللمحيط والبيئة.

والجدير بالذكر ان منظمة OXFAM التي تعتبر من اهم مكونات المجتمع المدني العالمي كانت دائما تعارض اعتماد السياسات التقشفية نظرا لما ينتج عنها من تراجع نسق النمو الذي يؤثر سلبا بالأساس على الشرائح الاجتماعية الأقل قدرة على تحمل هذا التراجع كما تؤكد ذلك جميع الدراسات التي حاولت تقييم نتائج سياسات الإصلاح الهيكلي. ذلك ان هذه السياسات في اغلبية البلدان أدت الى عدم تطور المداخيل والى ارتفاع الفقر مع تأثيرات خطيرة على الأجيال في العالم. حيث ان بلد كإندونيسيا بقي عشر سنوات قبل الرجوع بالفقر الى المستوى الذي كان عليه قبل الازمة. كما انه في بلدان أمريكا الجنوبية مداخيل المواطنين محدودي الدخل كانت في سنوات 1990 في نفس المستوى الذي كانت عليه في سنوات 1980. بجانب ذلك كل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة إما تراجعت أو وقع خوصصتها مما نتج عنها

اقصاء الأكثر فقرا وخاصة الذين ينتمون الى صنف النساء. بالتوازي مع كل ذلك، وقع تسجيل ارتفاع سريع لمداخيل الأغنياء في كل المجتمعات.

لكل هذه الأسباب لم تتوقف منذ سنوات اغلب الدراسات الموضوعية والجدية على التأكيد على ضرورة تفادي فخ السياسات التقشفية وإعطاء أهمية قصوى للانتعاش الاقتصادي قصد تجنب التكاليف الاجتماعية الباهظة وتأثيرها السلبي على النمو والفوارق الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في البلدان النامية التي تشكو كلها ضعف منظومة الحماية الاجتماعية و نقص في الموارد المالية. ومن المؤكد أنه من هذا المنطلق جاء موقف رئيس الدولة التونسية الرافض لإملاءات وشروط صندوق النقد الدولي.

والمعلوم أن تحقيق الانتعاش الاقتصادي يطرح أسئلة عديدة من أهمها معرفة أي محرك يجب اعطاءه الأولوية لتحقيق هذا الانتعاش وأي أولوية قطاعية يجب اعتمادها. بالرجوع إلى التحليل الوارد سابقا يتضح أنه لا يمكن إعطاء الأولوية للتصدير في ظل اقتصاد عالمي مهدد بالركود التضخمي. حيث أن النمو العالمي المتوقع سنة 2023 سوف لن يتجاوز 2.7% مقابل 3.2% متوقعة سنة 2022 و 6% مسجلة سنة 2021. ومنطقة اليورو التي

تمثل أكبر شريك تجاري لتونس ستشهد تراجعا بأكثر حدة لنسبة النمو الذي سيتراجع من 5.2% سنة 2021 إلى 3.1% متوقعة سنة 2022 و0.5% لسنة 2023. (جدول 10)

جدول 10: تطور النمو العالمي

(%)	2021	2022	2023
	نتائج	توقعات	
النمو العالمي	6.0	3.2	2.7
البلدان المتقدمة	5.2	2.4	1.1
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1.0
منطقة الأورو	5.2	3.1	0.5
فرنسا	6.8	2.5	0.7
إيطاليا	6.6	3.2	-0.2
ألمانيا	2.6	1.5	-0.3
إسبانيا	5.1	4.3	1.2
اليابان	1.7	1.7	1.6
بلدان الأسواق الناشئة	6.6	3.7	3.7
الصين	8.1	3.2	4.4
الهند	8.7	6.8	6.1
البرازيل	4.6	2.8	1.0
روسيا	4.7	-3.4	-2.3
جنوب افريقيا	4.9	2.1	1.1

المصدر : صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

علما أن عدم اعطاء الأولوية للتصدير لا يعني عدم استغلال كل الامكانيات المتاحة للنهوض بالتصدير خاصة تصدير الموارد الطبيعية كالفسفاط والمنتوجات الفلاحية كالزيت والدقلة والقوارص والمنتوجات البحرية والصادرات الصناعية التقليدية التي تحظى باستمرار الطلب العالمي بنفس النسق.

أما المحرك الآخر الممكن يتمثل في الاستهلاك الداخلي الخاص والعام. وفي هذا المجال كذلك لا يمكن اعطاء الأولوية لمثل هذا المحرك. بل بالعكس يجب الضغط على الاستهلاك قصد الرفع من الادخار الوطني الذي يشهد تراجعا خطيرا يزيد من حدة اشكالية التمويل ومن اللجوء إلى التداين الخارجي. والضغط على الاستهلاك يتطلب بالأساس ايقاف توريد الكماليات وتشجيع الادخار الوطني مع الحرص على توفير المنتوجات الضرورية التي تمثل المكونات الأساسية لاستهلاك الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة.

يبقى المحرك الذي يجب أن يحظى بالأولوية القصوى عبر التأكيد على الرفع من الاستثمار العمومي حتى يقوم بدور القاطرة في ظل هذه الأزمة الخانقة بجانب العمل على توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحو كل الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في الحد من العجز المائي والطاقي والغذائي من جهة ونحو المشاريع

الكبرى التي من شأنها أن تساهم في هيكلة النسيج الاقتصادي وتدعيم اندماجه وتنافسيته من جهة أخرى.

ومن المفروض ان التركيز عل الانتعاش الاقتصادي يتطلب إجراءات استثنائية من شانها:

* ان تمكن من توفير موارد ذاتية عمومية إضافية جبائية وغير جبائية،
* ان تحافظ وتنمي مخزون احتياطي العملة أولا في المدى القصير عبر منع توريد الكماليات وثانيا عبر تنمية الصادرات قصد تقليص العجز المتنامي للميزان التجاري والحد من التآكل الخطير لاحتياطي العملة الصعبة وتراجع قيمة الدينار التونسي،
* ان تحد من النفقات العمومية عبر تحويل الامتيازات العينية في الوظيفة العمومية والمنشآت العمومية الى امتيازات نقدية قصد مقاومة عقلية البيليك وما ينتج عنها من تسيب وسوء تصرف وتبذير لموارد نادرة،
* ان ترفع من أداء المنظومة البنكية،
* ان تمكن من البحث الجدي وفي حدود معقولة عن موارد خارجية من خارج مربع صندوق النقد الدولي.

ج.2. أهم الإجراءات الاستثنائية التي يجب اعتمادها بدون تأخير

كنا في السابق ومنذ 2018 بالخصوص عندما يتكرر ويتكاثر اللجوء الى التداين الخارجي قد اقترحنا عديد الإجراءات الاستثنائية[14]. وفيما يلي سنكتفي بالتذكير لأهمها مع إضافة مقترحات عملية لبعض الملفات التي أصبحت متداولة في الفترة الأخيرة.

ج.1.2. الإجراءات التي تخص تطوير الموارد الذاتية العمومية

- **الموارد الجبائية**

أولا: يجب تفادي الإجراءات الجبائية المتفرقة والمشتتة والعمل على تركيز الاجراءات باتجاه القطاع غير منظم الذي أصبح يمثل حسب بعض التقييمات على ما لا يقل عن 30% من الناتج المحلي الخام وأكثر من 50% من الناشطين المباشرين أي ما يقارب

[14] المنتدى التونسي. اوت 2018 عبد الجليل البدوي: -"أي برنامج انقاذ عاجلا واي بديل تنموي آجلا"
- "حول المفاوضات المقبلة بين السلط التونسية وصندوق النقد الدولي: في ضرورة الاعتماد على الحلول الداخلية أولا وقبل كل شيء"
ماي 2021 المنتدى التونسي
- في إطار انجاح خارطة طريق المرحلة القادمة: بعض المقترحات حول الإجراءات الاستثنائية العاجلة على الصعيد المالي والاقتصادي،
- المنتدى التونسي، اوت 2021

2 مليون شخص حسب تقديرات المكتب العالمي للشغل سنة 2018. بالإضافة الى ان هذا القطاع لديه سيولة مرتفعة جدا نظرا انه يتعامل نقدا بالأساس. بجانب ذلك رغم أهميته وتغوله فان هذا القطاع لا يساهم في المجهود الجبائي والاجتماعي (انعدام السياسات الاجتماعية نظرا لانعدام عقود العمل في القطاع الموازي).

ثانيا: إعادة النظر في حجم الامتيازات الجبائية والمالية والجمركية التي تجاوزت 5 مليار دينار بدون تحقيق أي نتائج على مستوى الادخار والاستثمار وتنافسية القطاع الخاص التي تشهد كلها تراجعا متصاعدا منذ 2010. ومن المرجح ان هذه الامتيازات قد ساهمت في تنامي تهريب الأموال الى الخارج.

ثالثا: تسليط ضريبة استثنائية على الأنشطة المستفيدة من بغض الإجراءات النيوليبرالية مثل قانون استقلالية البنك المركزي الذي نتج عنه ارتفاع هام لمرابيح البنك المركزي والبنوك التجارية في وقت يسجل فيه الاقتصاد تراجعا لأدائه وتأزما لكل مؤشراته. علما أنه أصبح هناك امتداد وترابطا عضويا وهيكليا بين البنوك والتأمينات وشركات الايجار المالي والوساطة بالبورصة ساهم في تنامي مرابيح القطاع البنكي وتغول هذا القطاع وتنوعت تأثيراته السلبية على الدورة الاقتصادية والمسار التنموي نتيجة حرصه بالأساس على تحقيق الربح العاجل مع اهمال البعد

التنموي وغياب البعد الاستراتيجي.[15] بجانب القطاع البنكي يجب كذلك إضافة المستفيدين من جائحة كورونا مثل المصحات الخاصة والمصانع المنتجة للأدوية والتجار بالجملة في الادوية والمعدات الصحية بجانب الصيدليات إلخ...

رابعا: مقاومة التهرب الجبائي والحرص على استخلاص المبالغ التي لم يقع تسديدها مع اعتماد المرونة وجدولة المبالغ المطلوبة اعتبارا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عديد المؤسسات.

- **الموارد غير الجبائية**

* **العمل على النهوض بعائدات المساهمات الخاصة عبر:**

- الرفع من انتاج الفسفاط الى اقصى حدّ الذي يسمح به وضع التجهيزات الحالية التي يشكو بعضها من القدم وكلها من نقص الصيانة. علما أنه اثناء الفترة 2011-2021 لم يتجاوز معدل الانتاج السنوي لشركة فسفاط قفصة مستوى 3.3 مليون طن أي ما يعادل 37% فقط من الطاقة التصميمية لوحدات الشركة خلال نفس الفترة. وهذه الوضعية الكارثية فوتت على الشركة استغلال الارتفاع المهول لأسعار الأسمدة والفسفاط الذي وقع تسجيله سنة 2022. حيث ارتفعت أسعار الأسمدة من 344 دولار

[15] عبد الجليل البدوي (2023) "اشكالية تمويل الاقتصاد التونسي" عمل مشترك أنجز بالفرنسية بصدد النشر من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

للطن الواحد الى 835 دولار كما ارتفع سعر الفسفاط الخام من 96 دولار الى 250 دولار وبلغ مستوى 345 دولار في أفريل سنة 2022. ورغم هذه الفرص المهدورة في ظروف مالية عمومية عسيرة لا نلاحظ الى حد الآن مؤشرات مطمئنة حول المستقبل القريب في مجال الانتاج وتصدير الفسفاط ومشتقاته سوى. تحديد أهداف لا يتم العمل بجدية على تحقيقها مثل برمجة انتاج 6 مليون طن فسفاط أثناء سنة 2023 أي ما يعادل 75% من الطاقة التصميمية لوحدات شركة فسفاط قفصة بدون العمل على ازاحة المعوقات المختلفة التي تمنع تحقيق مثل هذه الأهداف.

- العمل على استغلال الموارد الطبيعية الأخرى كالحلفاء والورق.
- التسريع في معالجة أوضاع المنشآت العمومية التي تتميز بضعف استعمال طاقات الإنتاج المتوفرة رغم أنها مؤثرة بصفة كبيرة على الدورة الاقتصادية (مثل مصنع الفولاذ) أو تساهم في تبذير موارد نادرة وحساسة (مثل شبكة الصوناد) أو تشكو من عجز مالي غير مبرر نتيجة ارتفاع قيمة عدم الخلاص الذي فاق 3 مليار دينار (شركة الكهرباء والغاز). مع الاشارة إلى أن هذه المعالجة يجب أن تكون في إطار اعادة الاعتبار للتمشي الارادي في

المجال التنموي واعادة العمل بالسياسات القطاعية وعبر مراجعة نمط حوكمة المؤسسات العمومية.[16]

- <u>الرفع من انتاج النفط والغاز والرفع من مداخيل النفط</u> في العاجل عبر إعادة استعمال الابار التي وقع التخلي عنها اثناء تدني أسعار النفط مقارنة بتكاليف استغلالها وفي الاجل عبر اسناد أكثر تراخيص للاستكشاف واستقطاب أكثر استثمارات خارجية في مجال التنقيب عن النفط.

- **الضغط على النفقات العمومية**

<u>من اهم الاجراءات</u> التي تخص الضغط على النفقات العمومية يجب التأكيد على ضرورة تحويل الامتيازات العينيّة الى امتيازات نقدية في كامل القطاع العمومي (وظيفة عمومية ومؤسسات عمومية). مثل هذا الاجراء لا يمكن فحسب من الحد من النفقات العمومية وتحسين التوازنات المالية بل يمثل كذلك اجراء هام تأخر كثيرا لمقاومة عقلية البيليك والفساد والتبذير والزابونيّة داخل القطاع العام.

بجانب هذا الاجراء يجب التذكير بان ميزانية 2023 ستستفيد من المنحى التراجعي لعديد الأسعار العالمية التي تخص

[16] أنظر في هذا الملف المقترحات الواردة في "ميزانية 2022، رهينة صندوق النقد الدولي" من نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيفري 2022.

الطاقة والمواد الغذائية. ذلك انه انطلاقا من أسعار العقود الآجلة في مجال الطاقة والتي تستخدم في اغلب الدراسات في تحديد توجهات وتنبؤات الأسعار مستقبلا فانه من المتوقع ان يبلغ سعر خام برنت في المتوسط 84 دولار للبرميل سنة 2023 أي بتراجع ب 16% مقارنة مع متوسط سعر البرميل سنة 2022. وهذا المستوى المتوقع هو دون الفرضية التي وقع اعتمادها في ميزانية 2023 والتي بنت توازنات المالية العمومية على أساس أن متوسط سعر برميل النفط لسنة 2023 سيبلغ 89 دولار. الفرق ب 5 دولار للبرميل سينتج عنه تقلص للنفقات العمومية المتوقعة في مجال الدعم. علما أنه كل دولار فارق بين الفرضية ومعدل السعر المسجل في السوق العالمية سينتج عنه تراجع نفقات دعم المحروقات بـ141 مليون دينار.

نفس التقلص للنفقات العمومية مترقب فيما يخص نفقات دعم المواد الغذائية. ذلك انه من المتوقع تسجيل تراجع ب 8% لأسعار المواد الغذائية سنة 2023 مقارنة بأسعار سنة 2022.

وهنا يجب التأكيد على ضرورة توجيه الموارد المالية التي سيقع توفيرها (نتيجة تراجع الأسعار العالمية او تحويل الامتيازات العينية الى امتيازات نقدية) نحو تدعيم الاستثمارات العمومية

خاصة في مجال الأمن الغذائي والتحول الطاقي حتى تقوم بدور القاطرة لدفع الاستثمارات الخاصة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ج.3. الموارد المتأتية من التداين الداخلي

الحد من اللجوء الى التداين الخارجي يمر حتما عبر تطوير مصادر التداين الداخلي من خلال إعادة النظر في اهداف وأداء المنظومة البنكية عموما والبنك المركزي بالخصوص في اتجاه:

* التنصيص على الأهداف التنموية لدور البنك المركزي وعدم الاقتصار على دوره في مجال استقرار الأسعار ومقاومة التضخم،

* تمكين البنك من اسناد قروض مباشرة لدعم المالية العمومية بدون المرور بالبنوك التجارية وذلك في ظروف معينة (مواجهة الازمات، انتعاش الاقتصاد...) وفي حدود معقولة (التنصيص على نسبة من الموارد العمومية الذاتية...) واستعمالات موجهة للاستثمار وخلق الثروة وبنسبة فائدة دون المعمول بها في السوق المالية،

* تطوير دور البنك المركزي في مجال مقاومة تهريب الأموال عبر المبادلات التجارية القائمة على تصريحات وبيانات مغشوشة (تضخيم قيمة فاتورة الواردات والتقليل من قيمة مبالغ الصادرات) وعبر تحويلات غير مبررة وعديد المؤسسات غير المقيمة التي يتمثل دور البعض منها في تبييض الأموال. علما أن

غياب المراقبة الشديدة على تهريب الأموال يمثل سببا أساسيا في ضعف الادخار الوطني وفي اللجوء المرتفع إلى التداين الخارجي.

* الحرص على تطوير أداء المنظومة البنكية. وفي هذا المجال تشير المعطيات المقارنة بوجود هامش هام يمكن من تحسين هذا الأداء ومن تلبية حاجيات التمويل بالنسبة للقطاع العام والخاص. ويشير الجدول إلى أن نسبة القروض الداخلية البنكية من الناتج المحلي الخام تتجاوز 100% في البلدان الآسيوية الصاعدة من الجيل الأول ككوريا الجنوبية وماليزيا وكذلك من الجيل الثاني كتيلاند. (جدول 11)

الجدول 11: تطور بعض المعطيات المقارنة حول مساهمة المنظومة البنكية والبورصات والتداين الخارجي في تمويل الاقتصاد

	Corée du Sud	Malaisie	Thaïlande	Chili	Turquie	Tunisie
	Crédits intérieur fourni au secteur privé par les banques/PIB					
2010	130	107	90.7	65.8	41.6	52.2
2015	132.1	123.1	149.4	109.9	66.5	74.8
2020	164.8	134	125.6	88.7	70.9	67.7
Capitalisation boursière des entreprises cotées /PIB						
2010	95.4	160.3	81.4	157.4	38.9	23.1
2015	84	127.1	86.9	78.5	21.9	19.3
2020	132.9	129.5	108.7	73	33	20.2
Endettement extérieur/PIB						
2010	35.4	31	31.5	42.7	39.5	37.4
2015	28.7	65.6	32.7	64.6	56	49.6
2020	33.3	70.7	37.9	72	62.9	71.6

ج.4. الموارد المتأتية من التداين الخارجي: في ضرورة الضغط على العجز المتنامي للميزان التجاري والحد من التآكل المتصاعد لاحتياطي العملة الصعبة

العجز التجاري في تونس يمثل معطى هيكلي وسبب رئيسي في استمرار وتنامي اللجوء إلى القروض الخارجية خاصة أثناء الفترات التي تتميز بتراجع الاستثمار المباشر الأجنبي وتأزم القطاع السياحي وتراجع تنافسية الصادرات عموما. والجدير بالملاحظة ان قيمة العجز التجاري لكامل سنة 2022 قد بلغت -25216م د مقابل 16210.7 م د سنة 2021 ويعود هذا العجز الخطير وغير المسبوق سنة 2022 إلى العجز المسجل مع بعض البلدان كالصين (-8532.5م د) وتركيا (- 3958.8 م د) والجزائر (- 3908.4 م د) وروسيا (- 2758.9 م د) وكذلك إيطاليا (- 2302 م د) واسبانيا (-772.3 م د). وفي المقابل سجلت المبادلات التجارية للسلع فائضا مع فرنسا بقيمة 4432.7 م د وألمانيا بقيمة 2944 م د. وهذا الفائض ناتج بالأساس على وجود عديد المؤسسات الفرنسية والألمانية غير المقيمة التي تشتغل بتونس في إطار المناولة الموجهة للتصدير بدون ان يستفاد الاقتصاد التونسي من ارباحها التي يمكن ان يقع الاحتفاظ بها في بلدان إقامة المستثمر طبقا

للقانون التونسي. وهو ما يمثل كما سبق ان أشرنا اليه نوعا من تهريب الأموال بصفة قانونية.

وقد ساهم تنامي العجز التجاري بدوره في تنامي تآكل احتياطي العملة حيث بعد ان كان يمثل هذا الاحتياطي 131 يوم توريد في أواخر فيفري سنة 2022 ونفس الأيام تقريبا في أواخر سنة 2020 أصبح لا يمثل الا 96 يوم توريد في أواخر فيفري سنة 2023. علما انه طبقا للمقاييس العالمية يمثل 90 يوم توريد الحد الأدنى الذي يجب الحرص على عدم النزول تحته رغم أن كل المؤشرات تفيد أن المنحى التراجعي المسجل إلى حد الآن سيستمر في غياب اجراءات استثنائية تمكن من ايقاف نزيف مخزون العملة الصعبة. وبجانب الحد من العجز التجاري عبر تعليق توريد الكماليات لمدة ثلاثة سنوات ومقاومة تهريب الأموال بكل صرامة سنتعرض فيما يلي إلى تقديم بعض المقترحات التي تخص علاقاتنا الاقتصادية مع بعض الأطراف الهامة والوازنة في علاقاتنا الدولية.

والمعلوم أنه بالنسبة لاقتصاد تابع يتأثر الاحتياطي بصفة كبيرة بالتقلبات التي تحصل في الأسواق التجارية والمالية والنقدية العالمية كما يبقى رهين الاقتراض الخارجي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأساس. وقد سجلت تونس أعلى احتياطي من العملة الأجنبية في 2009 بمعدل 172 يوم توريد على إثر بيع 35 بالمائة من

رأسمال اتصالات تونس. كما تراجع هذا الاحتياطي الى ما دون 70 يوم في بعض فترات سنة 2018. وفي أواخر فيفري 2023 بلغت كلفة يوم توريد 231 م د مقابل 179 م د في نفس الفترة من سنة 2022.

ويعتبر حجم الاحتياطي من العملة الصعبة وما يمكنه من أيام توريد مؤشرا هاما يدل على قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية كما يمثل احدى العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة ولمستوى وجودة مناخ الأعمال بالنسبة للمستثمرين الأجانب. ومن هذا المنطلق يجب الحرص على الحفاظ وعلى تطوير هذا الاحتياطي قدر الإمكان من خلال اعتماد إجراءات استثنائية تهدف إلى تعليق توريد كل السلع الكمالية لمدة لا تقل على ثلاثة سنوات بالإضافة الى تدعيم الصادرات خاصة صادرات الفسفاط الممكن استغلاله بدون استثمارات اضافية بجانب أنه محل طلب عالمي هام وبأسعار مرتفعة.

بجانب الحفاظ على مخزون العملة الصعبة يجب البحث على موارد اضافية تسمح بتحقيق عاجل للانتعاش الاقتصادي وضمان توازنات المالية العمومية. وقصد التعمق في هذا المجال سنستعرض فيما يلي امكانيات تطوير العلاقات المالية التونسية مع أهم الأطراف الشريكة.

- **تكثيف التعاون مع الجزائر**

عبرت الجزائر عديد المرات عن حرصها للوقوف بجانب تونس لتجاوز أزمتها المالية والاقتصادية الحالية. وفي هذا المجال يجب الاشارة إلى أن تأكيد الجزائر على وقوفها بجانب تونس لتجاوز أزمتها الاقتصادية والمالية ليس بالغريب ولا يمكن اعتباره نوع من التدخل السافر في الشأن التونسي. لأنه بالنسبة للجزائر كانت تاريخيا تمثل البلاد التونسية دائما العمق الاستراتيجي للجزائر في الفترات الحاسمة والصعبة (والعكس صحيح). حيث مثلت تونس اثناء تحرير الجزائر العمق العسكري والسياسي والاقتصادي والملجأ الآمن للمجاهدين الجزائريين. ونتيجة هذا الموقف أصبحت تونس محاصرة ومستهدفة وعرضة للغارات الجوية الاستعمارية اختلطت اثناءها دماء التونسيين والجزائريين. كما مثلت تونس في التسعينات من القرن الماضي أثناء الصراع الدموي مع الحركات الإسلامية الإرهابية متنفس اقتصادي وفر للجزائر سوقا حدودية تونسية مكنت الجزائر من منتوجات وخدمات أساسية بأقل التكاليف في ظرف تميز بتراجع الريع البترولي الجزائري. كما أن تونس تمثل منطقة آمنة لعبور الغاز الجزائري نحو اوروبا التي تعتبر أهم سوق للموارد الطبيعية الجزائرية. ومن الطبيعي أن تكون للجزائر مصلحة كبرى في استقرار تونس.

وفي هذا الإطار يمكن تكريس هذا الحرص الجزائري عبر إجراءات عملية سهلة التطبيق وقوية المردود مثل:

- تمكين تونس من وديعة بمليار دولار يقع ايداعها بالبنك المركزي التونسي قصد تسهيل البحث عن قروض ثنائية،
- التنسيق بين الحكومة الجزائرية والحكومة التونسية لتسهيل وتشجيع تنقل التونسيين والجزائريين عبر الحدود قصد إنجاح الموسم السياحي التونسي وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين،
- السعي الجاد الى إعادة تفعيل اتفاق التعامل بالعملات المحلية التونسية والجزائرية في المبادلات التجارية وترك الباب مفتوح الى انضمام بلدان أخرى من شمال افريقيا. وهنا يجدر التذكير بان مثل هذا التعامل وقع العمل به سابقا اثناء فترة فرض الحظر الشامل على ليبيا شمل النقل الجوي في بداية التسعينات بالإضافة الى ما عاشته الجزائر في نفس العشرية من صراعات دموية بين السلطة الجزائرية والحركات الإسلامية الإرهابية. في هذه الفترة وقع اتفاق رائد وحكيم بين تونس والجزائر وليبيا يقضي بإقرار التعامل بالعملات المحلية الثلاثة في المبادلات التجارية بين البلدان الثلاثة بتدخل من البنوك المركزية التابعة لها عبر عملية مقاصة فيما بينها. وكان هذا الاتفاق يهدف الى المساهمة في فك الحصار عن ليبيا والتخفيف من معاناة الشعب الجزائري الذي كان يعاني من

فقدان وشح عديد السلع والخدمات الضرورية. كما مكن هذا الاتفاق من تنشيط التبادل التجاري والمسار التنموي في البدان الثلاثة بدون استعمال العملات الاجنبية مما خفف من الحاجة اليها ومن حدة الهيمنة الأجنبية على البلدان الثلاثة كما قلص من اللجوء الى التداين الخارجي.

وإذا وقع إعادة تفعيل مثل هذا الاتفاق الرائد يمكن ان يساهم بقدر وافر في العاجل من تخفيف حاجيات تونس الى العملات الأجنبية (نظرا لأهمية العجز الطاقي في عجز الميزان التجاري) كما سيكون من منظور مستقبلي ومغاربي فرصة لإعادة تنشيط مشروع الاتحاد المغاربي والتأكيد على التمسك به وانقاذه من حالة الجمود الذي هو عليها الآن ومن حالة الإحباط السائدة لدى الشعوب المغاربية امام الانقسامات الطاغية على بلدان الاتحاد المغاربي.

في حالة عدم التمكن من تفعيل الاتفاق المشار اليه يمكن ابرام اتفاق حول قرض ب 500 مليون دولار بالنسبة لسنة 2023 ونفس المبلغ بالنسبة لسنة 2024 يقع تسديده عبر الخصم من مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري (التي ستبلغ 1884 مليون دينار في توقعات ميزانية 2023) حسب أقساط ومدة زمنية يقع التفاوض في شانها. علما ان المبادلات التجارية بين تونس والجزائر افرزت عجزا تجاريا لصالح الجزائر سنة 2022 بقيمة 3.9 مليار

دينار نتيجة توريد الطاقة من الغاز الطبيعي بالأساس. ويمكن اعتبار مثل هذا الاتفاق من باب تحقيق أكثر توازن في العلاقات التجارية بين البلدين.

- **العلاقات مع الاتحاد الأوروبي**

فيما يخص العلاقات مع الاتحاد الاوروبي يجب الحرص على تنظيم مفاوضات مع هذا القطب الاقتصادي حول مستقبل الشراكة التونسية الأوروبية تمكن من طرح ملف الهجرة كإحدى مكونات الشراكة ورفض عزل ملف الهجرة عن بقية الملفات. ذلك ان ملف الهجرة هو نتاج مسار تنموي وقع تكييفه وتوجيهه في إطار علاقات شراكة غير متكافئة وغير متوازنة مع الاتحاد الأوروبي. كما أن عدم فصل ملف الهجرة عن بقية الملفات يمكن تونس من الحفاظ على ورقة ضغط تسمح بكسب تنازلات من طرف الاتحاد الأوروبي في مجالات عديدة (الاستثمار، الغاء الدين الخارجي، كسب أكثر دعم في المجالي الطاقي وتحويل حقيقي للتكنولوجيا وتطوير البحث العلمي...).

وبالتالي لا يمكن فصل ملف الهجرة عن ملف التنمية والشراكة إذا أردنا التحكم في ظاهرة الهجرة في إطار تمشي تضامني يخدم مصالح الطرفين عاجلا وآجلا. ومن الضروري أن لا تترقب تونس عرضا من الاتحاد الاوروبي حول ملف الشراكة لأن هذا

العرض سيقتصر على اعادة طرح مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق ALECA أو ما يشبهه. بل يجب أن تبادر تونس بتقديم عرضا متكاملا وشاملا في هذا المجال ينطلق من خصوصياتها ومشاغلها وتحدياتها وحاجياتها في المجال التنموي والاجتماعي والبيئي.

ولإنجاز عرض تونسي جدي يجب الحرص على:

- انجاز تقييم موضوعي وعلمي لتجربة الشراكة منذ انطلاقها وخاصة منذ اتفاق سنة 1995. يسمح بطرح مطلب اقامة شراكة أكثر توازنا وتضامنا.

- اعتماد طرق إحصائية معترف بها من طرف منظومة الأمم المتحدة في مجال المنظومة المحاسبية وضبط وترتيب وتصنيف المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي حتى لا يقع احتساب المبادلات الناتجة عن المؤسسات غير المقيمة (off-shore) في الميزان التجاري. ذلك أن طريقة الاحتساب المعمول بها حاليا تقود إلى تشويه ومغالطة الرأي العام التونسي بادعاء وجود فائض تجاري لفائدة تونس مع بعض البلدان الأوروبية كفرنسا وألمانيا رغم أن الواقع يدل على وجود عجز تجاري مع هذه البلدان عكس ما يروج له.

- ضبط أهم معالم ومحتوى البديل التنموي الذي يعكس طموحات الشعب التونسي في تحقيق تنمية مستدامة مدمجة وعادلة مع

الاتحاد الأوروبي ويقطع مع علاقات الهيمنة القائمة إلى حد الآن على طغيان المنطق التجاروي والهاجس الأمني والمصالح الأوروبية الآنية بدون اعتبار للمصالح التونسية العاجلة والآجلة.

- خلق قنوات اتصال وتفاوض مع مجموعة البريكس بالتوازي مع التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حتى تستفيد تونس من منطق الصراع والتنافس بين هذه المجموعات الاقتصادية.

- **تنويع العلاقات الدولية في اتجاه الصين ومجموعة البريكس**

فيما يخص التوجه نحو الصين بالخصوص ومجموعه البريكس عموما يجب التأكيد أولا على أن هذا التوجه يجب ألا يندرج في إطار مواصلة البحث عن موارد خارجية تزيد من عبء التداين الخارجي على حساب التعويل على النفس وتعبئة أكثر ما يمكن من موارد داخلية. وثانيا لا يمكن ان يمثل هذا التوجه بديلا للعلاقات التقليدية القائمة الى حد الان رغم غياب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وممارسات الدول المصطفة ورائه. التوجه نحو الصين ومجموعة البريكس يمثل توجه سليم إذا اندرج في إطار الحرص على تفادي الارتهان لمحور او لقطب او لجهة معينة مهما كانت والعمل الدؤوب على توسيع وتنويع الشركات على قاعدة التنمية المتضامنة والمصلحة المتبادلة انطلاقا من قدرتنا على

تحديد تحدياتنا وأولوياتنا وصياغة برامج استراتيجية طموحة من شأنها أن تدعم مسارنا التنموي وتحافظ على سيادة قرارنا الوطني.

كما أن التوجه نحو مجموعة البريكس وخاصة الصين يمثل تمشي مرغوب فيه من الناحية العملية ومن الناحية المبدئية.

من الناحية العملية يمكن التوفق الى تفاهم سريع مع الصين التي تسجل معها تونس عجز تجاري مرتفع جدا بلغ 8532.5 مليون دينار أي ما يعادل قرابة 34% من قيمة العجز التجاري لكامل سنة 2022.

وبالاستناد الى هذا المعطى الخطير يمكن ان تطالب تونس بأكثر توازن في العلاقات بدون اللجوء الى الحد من الواردات الصينية (مع ضرورة الحد من توريد الكماليات) مقابل تحقيق أكثر استثمارات صينية لإنجاز مشاريع كبرى مهيكلة للدورة الاقتصادية التونسية مثل توسيع وتطوير شبكة السكك الحديدية، انجاز مشاريع كبرى في مجال تحلية المياه الجوفية ومياه البحر، انجاز مشاريع في مجال انتاج الطاقات البديلة الخ...

بجانب ذلك يمكن ان نقترح على الصين اسناد تونس وديعة بمليار دولار وقروض ميسرة التكاليف وطويلة الآجال توظف لإنجاز مشاريع تساهم في انتعاش الاقتصاد التونسي. ومثل هذه المطالب

بجانب استنادها الى علاقات تجارية مختلة ليست بصعبة المنال نظرا لما يتوفر لدى الصين من ارادة لتطوير العلاقات العالمية عبر مبادرة طريق الحرير ولما تزخر به من احتياطي عملة صعبة يبلغ حسب اخر المعطيات 3184 مليار دولار ويعادل 67% من مجمل احتياطي مجموعة البريكس[17] البالغ 4746.3 مليار دولار منها 594 لدى روسيا 578.5 لدى الهند و328 لدى البرازيل و61 لدى افريقيا الجنوبية والبقية أي 3184 مليار لدى الصين.

من الناحية المبدئية تطوير العلاقات مع الصين ومجموعه البريكس يمثل توجه يجب أن نحرص على تدعيمه والانخراط فيه لما يمثله من مشروع مستقبلي يهدف الى بناء عولمة جديدة أكثر توازنا وتضامنا وعدالة قائمة على:

- تعدد الاقطاب الذي من شأنه ان يخلق أكثر توازنا في العلاقات الدولية.

- إعادة النظر في حوكمة العلاقات الدولية عبر اصلاح المؤسسات العالمية المساهمة في هذه الحوكمة (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة)

[17] مجموعه البريكس متكونة من خمسة بلدان صاعدة: الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب افريقيا ومن المنتظر ان تلتحق بهذه المجموعة الجزائر والارجنتين وإيران التي تقدمت بمطالب رسمية للغرض

في اتجاه أكثر تمثيلية وتشاركية وتضامن لرفع التحديات الاقتصادية والمناخية والبيئية والاجتماعية[18].

- الغاء المشروطية أو الحد منها والعمل على بناء تنمية تضامنية ومستدامة تراعي المصالح المتبادلة والظروف الاجتماعية والخصوصيات المحلية

- بناء عالم قائم على تقاسم القيم والمبادئ الإنسانية (الحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان، العدالة...) والحرص على تكريسها عمليا على قاعدة التنمية المتضامنة واحترام سيادة القرار الوطني والتخلي عن توظيفها خدمة للمصالح الفئوية والطبقية والقطرية.

مثل هذه المطالب لا يمكن الا ان تلقى الاستحسان والدعم من طرف البلدان النامية التي تعاني من هيمنة القطب الواحد وشركائه ومن اختياراته النيوليبرالية اللا شعبية ومن توظيفه للقيم الإنسانية قصد فرض هيمنته وخدمة مصالحه الفئوية ومن فرض شروطه قصد تدعيم وتحصين مواقعه لنهب ثروات البلدان النامية

[18] مجموعه البريكس رغم أنها تمثل 42% من سكان العالم و25% من الناتج العالمي الخام الا أنها لا تمثل الا 15% من حق التصويت في البنك العالمي وفي صندوق النقد الدولي التي تمثل احدى المؤسسات العالمية القائمة بتحديد وإدارة العلاقات الدولية بجانب الامم المتحدة وبقية مؤسساتها المختلفة في عديد المجالات.

وضرب كل تمشي ارادي يهدف الى تحقيق تنمية مستدامة وعادلة في بلدان الجنوب

- **بعض المقترحات المتفرقة:**

- المراجعة السريعة للاتفاق التجاري مع تركيا وتوفير الظروف الملائمة لتكثيف العلاقات مع القارة الافريقية
- العمل على اصدار قرض رقاعي بالعملة الصعبة سنة 2024 لفائدة التونسيين بالخارج بجانب اعتماد إجراءات مشجعة (نسبة الفائدة، امتيازات جبائية، وقاية من مخاطر الصرف...) تدفعهم إلى تحويل مدخراتهم وإيداعها في حسابات بنكية تونسية قابلة للتحويل بدون شروط.
- العمل على بعث صناديق استثمار مشتركة مع الجزائر والبلدان الخليجية الراغبة في تطوير وتنويع استثماراتها في البلاد التونسية.
- القيام بحملة ديبلوماسية قصد الغاء الديون الثنائية والتخفيف من الديون المتعددة الأطراف (الغاء الفوائد مثلا...). بالإضافة إلى بحث إمكانية خدمة الدين إلى استثمارات جارية أو مستقبلية.
- مراقبة النمو المفرط لظاهرة انتشار العلامات التجارية الاجنبية (la franchie) التي أدت بعديد الصناعيين الى التخلي او التقليص من نشاطهم الصناعي والتحول الى ممثلين تجاريين لعديد

العلامات التجارية الأجنبية عوض التركيز على بعث علامات تونسية.

- إعادة احياء مفهوم (bilan en devises) للأنشطة التجارية عبر:
- ربط الامتيازات التي تخص المؤسسات غير المقيمة بالحد الأدنى من الاندماج ومن الاستثمار.
- ربط التحصل على العملة الصعبة للقيام بالتوريد بالقدرة على التصدير...

الخاتمة:

تمر تونس بفترة خطيرة تتميز بأزمة حادة لكل منظومات الإنتاج الفلاحي والصناعي والخدماتي سواء كانت تنتمي للقطاع العام او القطاع الخاص، وباختلال كل التوازنات المالية والحقيقة الكلية وعلى رأسها أزمة المالية العمومية الخانقة.

كما تحتد هذه الأزمات في ظرف يتميز بحالة ضياع وطني قائم على تراجع ثقافة التضحية والعمل والتضامن في ظل هيمنة منطق الفردانية والنزعة المادية وثقافة المتاجرة والمقايضة بكل شيء والأنانية المفرطة وطغيان قانون الغاب واكتساح الفساد كل القطاعات بدون استثناء نتيجة تنامي القوى الطفيلية بكل مكوناتها (كناطرية ومافيات ولوبيات...) وتعاملها مع البلاد والدولة والعباد منذ سنوات كغنيمة يقع الفتك بها بدون هوادة وبلا رحمة، الشيء الذي يهدد كل أسس العيش المشترك وشعور الانتماء إلى الوطن ويساهم في طغيان منطق البقاء الذاتي على حساب المجموعة ويقود إلى انتشار الفوضى وغياب الأمن والأمان.

مثل هذه الأوضاع تتطلب اعتماد إجراءات استثنائية وعاجلة يقع العمل بها بكل حزم في إطار قانون طوارئ يمكن السلطة التنفيذية من عديد الصلاحيات لتحقيق إنجازات ملموسة

سريعة وكفيلة بإعادة تنشيط الدورة الاقتصادية ونفخ الروح مجددا في المسار التنموي وإعادة الثقة والامل للمواطن التونسي وبالخصوص للشباب وللكفاءات.

ولتحقيق أكثر نجاعة ومردودية للإجراءات الاستثنائية يجب ان تطبق في إطار قانوني استثنائي واضح وبمساندة شعبية عارمة وواعية بضرورة وأهمية الإجراءات وحريصة على انجاحها بسرعة والمرور الى تأسيس منظومة جديدة قائمة على إعادة الاعتبار لثقافة العمل والتضحية والتضامن والتآزر والاعتماد على الذات قبل كل شيء في إطار بديل تنموي مستدام مدمج عادل وديمقراطي لا يمكن بأي حال ارسائه وتحقيقه خارج تمشي ارادي في المجال التنموي.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
ftdes.net contact@ftdes.net